

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧١١**

الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

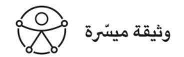
التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/30)

2002460 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/30)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد داتو ليم جوك هوي، الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى المشاركة في جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/30، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحّب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر فييت نام، بصفتها رئيسة مجلس الأمن ورئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٠، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه.

في هذا الوقت الذي تزداد فيه التحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين تعقيدا، لا بد من بذل جهود تعاونية متعددة الأطراف وشاملة للجميع، بما في ذلك إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد أصبحت الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، منذ إضفاء الطابع الرسمي عليها في عام ٢٠١١، عنصرا هاما في تعاون الأمم المتحدة الواسع النطاق مع المنظمات الإقليمية. ونحن نركز اليوم على الكيفية التي يمكن بها للرابطة والأمم المتحدة تعزيز تعاونهما في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن.

أولا، أود أن أنوه بالمساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ عهد بعيد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويخدم حاليا نحو ٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من سبع دول أعضاء في الرابطة في بعثات في جميع أنحاء العالم. ويشهد العدد المتزايد من حفظة السلام من النساء اللائي تنشرهن الدول الأعضاء في الرابطة على اعتراف الرابطة بالأدوار الحاسمة التي يمكن لحفظة السلام من النساء، بل ويجب عليهن، الاضطلاع بها في تنفيذ ولايات البعثات. وقد أعربت جميع الدول العشر الأعضاء في الرابطة عن تأييدها لمبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ ونواصل العمل عن كثب لتنفيذ الالتزامات المشتركة وضمان أن يظل حفظ السلام على مستوى الغرض المنشود.

ونعرب عن الامتنان أيضا لأن ستة من بلدان الرابطة تعهدت بالإسهام في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. وأود أن أشكر فييت نام وإندونيسيا وتايلند وكمبوديا على استضافتها، على أساس التناوب، مشروع الشراكة الثلاثية لتحسين القدرات الهندسية لحفظة السلام في المنطقة وخارجها.

منذ إنشاء الرابطة في عام ١٩٦٧، فقد شاركت في العديد من المبادرات الإقليمية في مجالات الدبلوماسية الهادئة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام في حالات النزاع. وفي عام ٢٠١١، قدم مجلس الأمن دعمه للجهود الدبلوماسية التي بذلتها

رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتشجيع إيجاد حلول سلمية لإنهاء المناوشات الحدودية بين تايلند وكمبوديا. وفي الآونة الأخيرة، كان لتعاون الرابطة فيما يتعلق بالحالة في ولاية راخين في ميانمار أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة. ومن الضروري أن تجد الجهود الدولية حلا لمحنة المشردين واللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في ظروف بائسة.

فثمة أهمية بالغة لتعاوننا المعزز مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمساعدة في اتخاذ خطوات ملموسة تتماشى مع المبادئ الإنسانية وتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وتتطلب هذه التوصيات متابعة عاجلة في مجملها، بما في ذلك تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين الروهينغيا والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية أو تلك التي يختاروها بأمان وكرامة.

وترحب الأمم المتحدة أيضا بالحوار البناء بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين من أجل صون السلام والأمن البحري الإقليميين. ونتطلع إلى إبرام مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي للمساعدة في منع المنازعات البحرية. وتضطلع الرابطة بدور رئيسي في الهيكل الإقليمي للسلام والأمن، بما في ذلك الجمع بين القوى الإقليمية الرئيسية في المحافل التي تقودها الرابطة. ونشجع الرابطة على استخدام تلك القدرة التنظيمية الكبيرة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات في للتصدي بفعالية وإبداع للتهديدات التي تحيق بالسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا.

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تشكل مصدر قلق بالغ. ومن خلال الدبلوماسية العلنية والهادئة، بما في ذلك استضافة اجتماعات تاريخية في سنغافورة وهانوي، تسهم منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن المستدامين وإلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. وفي ظل عضوية إندونيسيا وفييت نام في مجلس الأمن خلال عام ٢٠٢٠، نأمل أن يتسنى إقامة روابط أقوى بين الرابطة والأمم المتحدة لدفع الجهود في شبه الجزيرة الكورية قدما.

واستشرافا للمستقبل، فإن هناك مجالات محتملة متعددة للتعاون العملي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن.

فأولا، يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة تعزيز التعاون في مجال حفظ السلام، بما في ذلك التدريب وزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وحفظ السلام وتبادل الدروس المستفادة مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

وثانيا، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتعزيز التعاون التقني الملموس، ولا سيما مع معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة وديوان النساء المناصرات للسلام التابع للرابطة والذي أنشئ مؤخرا. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن في المنطقة. ونتطلع أيضا إلى استمرار تعاوننا في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وتعزيز دور اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وثالثا، ستواصل الأمم المتحدة تعزيز دعمها التقني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، ولا سيما من خلال خطة عمل الرابطة لمنع ومكافحة تصاعد التطرف والتطرف العنيف.

ورابعا، تدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة الحاجة الملحة إلى تحسين إدارة الحدود للتصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وخامسا، يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة أن تستكشفا معا وضع ترتيبات للإنذار المبكر وتحليل التهديدات، بما في ذلك التهديدات المفهومة جيدا الناجمة عن

عدم المساواة والإقصاء، فضلا عن التهديدات الجديدة والناشئة في مجالات مثل خطاب الكراهية والأمن السيبراني. وقد نوقشت تلك المسألة خلال الحوار الإقليمي بين الرابطة والأمم المتحدة بشأن التعاون السياسي والأمني، والذي اشتركت في تنظيمه الأمم المتحدة وفييت نام في هانوي في الشهر الماضي.

وسادسا، فيما يتعلق بأزمة المناخ، فإن لحالة الطوارئ المناخية آثار عالمية واسعة النطاق، بما في ذلك على السلام والأمن. وبالنظر إلى أن أربع دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي من بين البلدان العشرة الأكثر تضررا من تغير المناخ في العالم، فإننا نتطلع إلى تعزيز روابطنا مع دول الرابطة فيما تتخذ إجراءات عاجلة لتعزيز التكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. ونتطلع كذلك إلى دعم البلدان في بناء أمنها في مجال الطاقة مع إزالة الكربون من اقتصاداتها كجزء من إجراءات تخفيف الأثر، استعداداً للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

أخيراً، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدأت مؤخرًا، بعد عدة سنوات من التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث الطبيعية، تقديم الدعم لمواجهة الكوارث الناجمة عن النزاعات وتلك التي يتسبب فيها الإنسان. وفي هذا الصدد، ستوفر الأمم المتحدة المعرفة التقنية وستستند إلى العلاقات القائمة لإقامة علاقات تعاون وتآزر استراتيجية وإيجاد مسارات للمضي قدما في العمل مستقبلا، بما في ذلك في سياق إجراءات القدرة على الصمود الواردة في خارطة طريق أوجه التكامل التي أُشير إليها خلال المؤتمر العاشر للرابطة والأمم المتحدة الذي عُقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأنا مقتنع تمامًا بقيمة التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة. وفي ظل وجود بلدين ملتزمين ونشطين من دول الرابطة في المجلس في عام ٢٠٢٠، أتطلع إلى أن تعمل منظمتانا بشكل أوثق من أجل بناء المستقبل الذي ننشده ونحتاجه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لداتو ليم جوك هوي.

داتو ليم جوك هوي (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري إزاء هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بناء على دعوة من فييت نام، التي تتولى رئاسة المجلس لهذا الشهر وترأس رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال عام ٢٠٢٠. ومن حسن حظ الرابطة أيضًا أن إندونيسيا، وهي دولة أخرى عضو في الرابطة، عضو في المجلس أيضا منذ العام الماضي، مما يتيح فرصة نادرة للرابطة تتمثل في وجود ممثلين لاثنين من أعضائها في هذه القاعة.

ولكن إلى جانب تقديرنا لفرصة التحدث في المجلس، فإننا نشيد بالإقرار بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مجال تعزيز السلام والاستقرار والازدهار على المستوى الإقليمي. بل إنه كثيراً ما يقال إن المنظمات الدولية مؤهلة لأن تكمل عمل الأمم المتحدة نظرا لمعرفتها وإلمامها بالحيثيات الدقيقة لمنطقة كل منها.

يشرفني أن أحيط المجلس اليوم علما بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن ودور رابطة أمم جنوب شرق آسيا القائم على الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أتناول مسألتين، تتمثل أولاهما في إسهامات الرابطة في السلام والأمن والازدهار، والثانية في أهمية علاقات الرابطة مع شركائها الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وكما هو معترف به على نطاق واسع، يواجه المجتمع العالمي اليوم العديد من المشاكل والتحديات، من المستوى الاستراتيجي

إلى مستوى شعوبنا منفردة، ومن المجال الفعلي إلى المجال الرقمي. ولكن خلاصة القول هي كيفية الحفاظ على السلام والاستقرار لأن السلام والاستقرار هما الأساس الذي يقوم عليه الرخاء الاقتصادي. وبعبارة أخرى، فإنه من دون السلام والاستقرار، لا يمكن أن يكون هناك ازدهار اقتصادي؛ ومن دون الازدهار الاقتصادي، سيكون من الصعب تحقيق السلام والاستقرار، ناهيك عن الحفاظ عليهما.

ويستند ذلك إلى فرضية أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعمل بدأب، منذ تأسيسها في عام ١٩٦٧، لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا من العالم وسط نُظم سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة. ونجحت الرابطة، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي وإتاحتها منبرا لبناء الثقة، في تمكين منطقة جنوب شرق آسيا من التطور بعد أن كانت توصف سابقًا بأنها دول البلقان في المنطقة. وبفضل ذلك، أصبحت الرابطة جماعة تتيح الفرص للجميع. والواقع أن ميثاق الرابطة يؤكد أهمية مبدأ الأمن الشامل في الاستجابة بفعالية لجميع أشكال التهديدات والجرائم عبر الوطنية والتحديات العابرة للحدود.

وبعد أن مرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأوقات عصيبة في التاريخ، تأثرت خلالها منطقة جنوب شرق آسيا بشدة جراء الحروب والصراعات، فإن الدول الأعضاء في الرابطة تعلي قيمة السلام، المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الرابطة باعتباره الهدف الأول للرابطة المتمثل في ،

”صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار ومواصلة النهوض بالقيم الموجهة نحو تحقيق السلام في المنطقة“.

وقد التزمت الدول الأعضاء في الرابطة، من خلال توقيعها على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، بالحفاظ على علاقات سلمية بينها، مسترشدة بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، من بين أمور أخرى. وبالمثل، انضم العديد من الشركاء الخارجيين للرابطة حتى الآن إلى المعاهدة، بما في ذلك العديد من أعضاء مجلس الأمن، كما أبدت دول أخرى اهتمامها بالقيام بذلك.

ولكن إلى جانب الالتزام السياسي بمواصلة وتعزيز العلاقات التعاونية، فإن الطابع الإقليمي للرابطة قد تطور على أساس الحوار والتشاور من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وقد مكّنت أولوية هذا النهج الدول الأعضاء في الرابطة من معالجة القضايا التي تواجه المنطقة والتوصل إلى نُهج مقبولة للجميع ومن إدارة الخلافات، وبالتالي تمكينها من المضي قدما رغم تنوع نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي منطقتنا من العالم، فإننا نسمي ذلك النهج ”طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا“، وهي طريقة فريدة للتعامل مع القضايا التي يصعب فهمها بالنسبة لبعض المراقبين الخارجيين، ولكن أعضاء الرابطة يفهمونها تمامًا. وبعبارة أخرى، أصبح ”طريق الرابطة“ طريقة حياة في الرابطة.

ويتمثل أحد الإسهامات الفريدة الأخرى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والاستقرار في قدرتها على إطلاق آليات وأطر إقليمية لتشجيع الحوار والتعاون وبناء الثقة، والجمع ليس بين الدول الأعضاء فيها ولكن أيضا الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة والقوى العالمية الكبرى. وأضحت المنتديات التي تشكل الرابطة محورها منذ أمد بعيد أُطرا مهمة، ترعى فيها الرابطة ثقافة السلام وعادات الحوار والتعاون، مما يساعد بالتالي على منع نشوب النزاعات والصراعات. ومن الأمثلة على هذه المنتديات رابطة أمم جنوب شرق آسيا+٣ والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤتمر قمة شرق آسيا.

كما تحظى إنجازات الرابطة فيما يخص تشكيل وتعزيز القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول والسلوك في المنطقة

بالاعتراف على النحو الواجب. وتمكنت الرابطة من دمج القوى الخارجية في قواعدها ومعاييرها المعمول بها، بما في ذلك من خلال انضمامها إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا واحترام ''طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا'' ومحورية الرابطة والالتزام بقواعد الرابطة لدى المشاركة في الآليات التي تقودها. كما تشارك الرابطة بنشاط في الجهود المبذولة لصياغة قواعد ومدونات لقواعد سلوك تكمل القانون الدولي عن طريق كفالة تصرف الدول بطرق ودية من خلال التمسك بسيادة القانون عند إدارة الخلافات والحفاظ على السلام والأمن والاستقرار.

وقد مكّن الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة الرابطة من جني ثمار السلام، إذا جاز التعبير. فالرابطة، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي المشترك ٣ تريليونات دولار، وفقًا لآخر الأرقام المتاحة التي ترجع لعام ٢٠١٨، هي خامس أكبر اقتصاد في العالم حيث تسهم بنسبة ٣,٥ في المائة من الاقتصاد العالمي بالقيمة الإسمية وبنسبة تصل إلى ٦,٥ في المائة من منظور تعادل القوة الشرائية. وظلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنمو، على مدى عقدين تقريبا، بمعدل سنوي متوسطه ٥,٣ في المائة – وهو ما يفوق على الدوام المتوسط العالمي. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الآن قوة تجارية عالمية كرابع أكبر كتلة تجارية في العالم، حيث تمثل أكثر من ٧ في المائة من التجارة العالمية. وقد بلغ إجمالي تجارة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٨– أي أكثر من ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد أدى النمو الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مباشرة إلى انتشال الناس من الفقر. وتبين الإحصاءات، إذا ما قيست بتكافؤ القوة الشرائية، أن سكان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذين يعيشون دون مستوى القوة الشرائية، البالغة ١,٢٥ دولار في اليوم، انخفض من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٥. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه.

إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي يبلغ عدد سكانها نحو ٦٥٠ مليون نسمة وبها طبقة وسطى تنمو بسرعة وتقل أعمار أكثر من نصف سكانها عن ٣٠ عاما، سوق جذابة جدا. وقد أصبحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهذه الحيوية والإمكانات الهائلة، الوجهة الاستثمارية الرئيسية في العالم. فقد تلقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في عام ٢٠١٨، ١٥٤,٧ بليون دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – وهي أعلى تدفقات في تاريخها، حيث شكلت ما يقرب من ١٢ في المائة من التدفقات العالمية. وكذلك أثمرت جهود الرابطة في مجال التكامل الاقتصادي، حيث بلغت التجارة فيما بين بلدان الرابطة أعلى الحصص في التجارة والاستثمار، بنسبة ٢٣ في المائة و ١٥,٩ في المائة على التوالي. ويتمثل جزء رئيسي من تكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنقل اليد العاملة الماهرة، الذي يجري تيسيره من خلال مختلف ترتيبات الاعتراف المتبادل بين المهنيين المهرة داخل الرابطة.

ولذلك يمكن أن يُزعم بحق أن رؤية الآباء المؤسسين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا للنهوض بالرخاء الاقتصادي أصبحت اليوم حقيقة، ولكن ينبغي ألا يؤخذ أداؤها الإيجابي حتى الآن كأمر مسلم به. فمن المهم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تبقي سوقها مفتوحة وأن تمضي قدما في برنامجها للإصلاح والتكامل الاقتصادي.

وبالمثل، من الضروري تضييق أو سد الفجوة الإنمائية، لأن ذلك سيسهم في ضمان استدامة عائد السلام الذي تتمتع به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حاليا. ولذلك، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تولي أهمية للتنمية المستدامة والمنصفة للتأكيد على أن جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك مناطق الميكونغ والمناطق الشرقية من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تمضي على الطريق الصحيح مع مسار رابطة أمم جنوب شرق آسيا المشترك للتنمية. وذلك هو السبب كذلك في أن المبادرات

دون الإقليمية مثل منطقة النمو في جنوب شرق آسيا التي تضم بروني دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين، من بين مبادرات أخرى، تشكل لبنات بناء للتكامل والتنمية على نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وبذلك المعنى أيضا، كان تطوير رأس المال البشري، بمن في ذلك النساء والأطفال والشباب، على رأس جدول أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد أشار قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في آخر مؤتمر قمة عقد في العام الماضي، إلى الانتهاء من الاستعراض المتعلق بتنفيذ مبادرة خطة العمل الثالثة للتكامل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد كلفت فرقة العمل التابعة للمبادرة بمتابعة توصيات الاستعراض لتحسين فعالية خطة العمل ومواصلة العمل على تضييق أي فجوة إنمائية قد توجد. واستكمالا لتلك المبادرة، يجري الاضطلاع ببرامج للتخفيف من حدة الفقر في جميع أنحاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويواصل اجتماع وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالتنمية الريفية والقضاء على الفقر العمل على التصدي للتحديات الناجمة عن الفقر وتعزيز القدرة على التكيف على مستوى المجتمع المحلي. وقد أصدروا بيانا وزاريا للرابطة في العام الماضي بشأن تبنى تنمية مركزة على المجتمع.

والواقع أن التنمية يجب أن تكون مستدامة – وهو أمر مكرس في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتؤكد رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، على تكامل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع جهود الرابطة لبناء المجتمعات لرفع مستويات معيشة شعوبنا.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن الشعور بين شعوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالانتماء إلى الرابطة كجماعة إقليمية قد تعمق. ولإظهار جهود الرابطة بوصفها جماعة ذات توجه شعبي ومحورها الإنسان وتعزيز قدرات الرابطة على تقديم المساعدة إلى مواطنينا، فعلت مبادئها التوجيهية بشأن المساعدة القنصلية التي تقدمها بعثات الدول الأعضاء في الرابطة في دول ثالثة لمواطني الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإذ تمضي رابطة أمم جنوب شرق آسيا قدما نحو تحقيق هدفها المتمثل في بناء جماعة للرابطة، تكثر التحديات. ولدينا، شأننا شأن مناطق أخرى في العالم، عدد من المسائل التي يمكن أن تجعل من منطقة جنوب شرق آسيا منطقة غير مستقرة. وقد اتخذت الرابطة خطوات عملية لمعالجة تلك المسائل ومنعها من جعل منطقتنا متقلبة، مع إدراك تام لتعقيداتها. وعلى الرغم من أن المراقبين الخارجيين يرون في كثير من الأحيان أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لا تفعل ما يكفي، يجب الحكم على نجاح الرابطة أو فشلها في معالجة تلك المسائل بنجاحها أو إخفاقها في منع نشوب النزاعات أو زيادة انتشارها.

وتكمل جهود الرابطة في بناء الجماعة وتدعمها شراكاتها الخارجية القوية، بما في ذلك مع الأمم المتحدة. فإلى جانب منح الجمعية العامة الرابطة مركز المراقب، هناك طرائق راسخة للعلاقات بين الرابطة والأمم المتحدة على مختلف المستويات على أساس المنفعة المتبادلة، من التفاعل بين الأمانة العامة والأمانة في منظمتينا والاجتماع الوزاري بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة إلى مؤتمر القمة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، حيث يشارك قادة الرابطة والأمين العام للأمم المتحدة في حوار استراتيجي. ويهدف ذلك إلى تعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة تمشيا مع الإعلان المشترك بشأن التعاون في مجالات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد اعتمدنا خارطة طريق التكامل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ لتعزيز التآزر بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مؤتمر قمة الأخير بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة،

الذي عقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وتأمل الرابطة، من خلال خارطة الطريق، أن تكفل أن تدعم رؤيتها لعام ٢٠٢٥ أهداف التنمية المستدامة وأن تسهم في تحقيقها. وبالمثل، فإن الغرض منها هو ضمان مراعاة الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة في الوقت الذي تسعى فيه رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تحقيق رؤيتها لبناء المجتمعات المحلية. ويتم تسليط الضوء على رؤية أوجه التكامل في سلسلة من الندوات بشأن أهداف التنمية المستدامة اضطلعت بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٦، فضلا عن حوار العصف الذهني السنوي رفيع المستوى بشأن تعزيز أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي ظلت الرابطة تشارك في تنظيمه مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ٢٠١٧.

وفي غضون ذلك، ومنذ أن وضعت خطة العمل الخمسية لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، في عام ٢٠١٦، تحققت نتائج ملموسة، بتنفيذ ٩٣ في المائة من مسارات العمل – أي ٩٦ من أصل ١٠٣ – الواردة في الخطة، حتى الآن. وذلك دليل على التزام منظمتينا بالحفاظ على شراكتنا الشاملة.

ومن بين المجالات التي سعت فيها الرابطة والأمم المتحدة إلى التعاون، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل العابرة للحدود الوطنية؛ والمساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث؛ والوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها؛ ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛ والدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات؛ وعمليات حفظ السلام وبناء السلام؛ ونزع السلاح النووي؛ وبناء القدرات، مثل دور المرأة في تعزيز السلام والأمن؛ والتصدي للتهديد الوجودي العالمي لتغير المناخ، بما في ذلك الأخطار الطبيعية والتلوث الضبابي والتغيرات في أنماط الطقس العالمية، التي تسببت في اضطرابات لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والنطاق.

وبينما نشهد تقلب درجات الحرارة واضطرابات الطقس التي تعاني منها الأماكن التي لم تتأثر من قبل بهذه الكوارث، يجب أن يظل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، فضلا عن القدرة على التكيف، من أولويات التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نقدر الدور المستمر الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز قدرة مركز تنسيق المساعدة الإنسانية في إدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال برامجه لبناء القدرات. كما تبذل رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهودا لتحسين إعداد جماعة الرابطة للتصدي للتحديات القائمة والمقبلة، مثل الكوارث الطبيعية، عن طريق تنويع مصادر تمويلها.

إن الإرهاب والتطرف العنيف والتطرف من بين التحديات الأمنية الرئيسية التي لا يزال المجتمع العالمي يواجهها. ولم تسلم رابطة أمم جنوب شرق آسيا نفسها من الهجمات الإرهابية التي يقترفها المتطرفون والجماعات المتطرفة والأفراد، ولذلك فإنها تتخذ خطوات عملية لمعالجة هذه المسألة. وقد اعتمدنا خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع ومكافحة تصاعد التطرف والتطرف العنيف (٢٠١٨-٢٠٢٥) وخطة عملها، وهي خطة عمل بالي.

وتدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية اتباع نُهج شاملة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، تنسجم مع خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وباعتماد إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ثقافة الوقاية من أجل إقامة مجتمع صحي ومتناغم شامل للجميع ينعم بالسلام ويتمتع بالقدرة على مواجهة الأزمات في عام ٢٠١٧، اتخذت الرابطة خطوات لتعزيز ثقافة الوقاية بالتركيز على فهم الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وعواقبه، مع التأكيد على أهمية الاعتدال لمكافحة

التطرف العنيف، بما في ذلك تغذية نزعة التطرف. وتستكمل هذه المبادرات بجهود إضافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة من أنشطة بناء القدرات للتصدي لظاهرتي المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب.

وبالنظر إلى إمكانية قيام المتطرفين والأفراد المتطرفين بتطوير أجهزة متفجرة مرتجلة، من المهم بنفس القدر أن تقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا ببناء قدرتها على ضمان حماية وتأمين مختلف العناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي تتصل في المقام الأول بالقطاعين الطبي والعلمي لفرادى الدول الأعضاء في الرابطة، بغية منع الأفراد والجماعات من استخدام هذه العناصر والمواد في الأنشطة غير المشروعة والإجرامية.

وبينما تعزز رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتعزيز عملية بناء المجتمعات المحلية لديها وتتلاشى الحدود فيما بيننا، فإننا نتوقع ازدياد تدفق الناس، سواء للسياحة أو بحثا عن فرص العمل، عبر الدول الأعضاء في الرابطة. ويقترن ازدياد تدفقات الناس بالمخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل والأمنية أيضا، التي ينبغي التخفيف من شدتها. ولذلك تعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الإدارة الفعالة للحدود، التي ستسهم في ضمان أمن شعوب الرابطة ضد الجرائم عبر الوطنية وغيرها من التحديات العابرة للحدود.

إن الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات مجال اهتمام مشترك بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وكما أكدنا، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا نفسها شهادة حية على أهمية الدبلوماسية الوقائية، إذ أن منع نشوب النزاعات هو أحد أسباب وجودها. وعلى مدى جميع مراحل تطور رابطة أمم جنوب شرقي آسيا كمنظمة إقليمية، كان منع نشوب المنازعات والحيلولة دون تحولها إلى نزاعات ومنع انتشار النزاعات – وهي العناصر الثلاثة للدبلوماسية الوقائية – من الأهداف الرئيسية للرابطة. ومن المفيد التعاون مع الأمم المتحدة في زيادة تعزيز قدرتنا على اتخاذ تدابير الدبلوماسية الوقائية، مثلا من خلال حلقات العمل التي تنظمها الأمم المتحدة بالاشتراك مع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يتمثل أحد معالمه الرئيسية في الدبلوماسية الوقائية.

وقد استفادت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أنشطة بناء القدرات، مثل حلقات العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة والحوارات الإقليمية بشأن التعاون السياسي والأمني، وهو برنامج رئيسي في إطار الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٢. وركزت حلقات العمل على مجموعة من المسائل الهامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا: وهي الدبلوماسية الوقائية، في عام ٢٠١٤، ومنع نشوب النزاعات، والدبلوماسية الوقائية ومنع التطرف العنيف، في عام ٢٠١٦، ودور المرأة في منع التطرف العنيف، في عام ٢٠١٨، ومؤخرا، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تعزيز قدرة معهد الرابطة للسلام والمصالحة. وفي عام ٢٠٢٠، تعتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تشترك مع الأمم المتحدة في تنظيم حلقة العمل الثانية المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات من أجل تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة من خلال التدريب وتبادل أفضل الممارسات.

وعلاوة على قيام الرابطة بحل ما تواجهه من مسائل، فإنها تسهم أيضا من خلال الدول الأعضاء فيها إسهاما ملموسا في عمل الأمم المتحدة من خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساهمة فيها. ونلاحظ أن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد ساهمت حتى الآن بحوالي ٥ ٠٠٠ من حفظة السلام في مختلف بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثتا حفظ السلام في لبنان وجنوب السودان. وقد أيدت جميع الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، مُجددة مشاركتنا الجماعية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي

إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نتخذ خطوات لزيادة تطوير كفاءاتنا وقدراتنا المتصلة بعمليات حفظ السلام من خلال شبكة مراكز حفظ السلام التابعة للرابطة ومن خلال فريق الخبراء العامل المعني بعمليات حفظ السلام في إطار الاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا لشركائنا في الاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مشاركتهم ودعمهم المستمرين لفريق الخبراء العامل المذكور وأنشطته العملية.

وبالإضافة إلى صون السلم من خلال عمليات حفظ السلام وإنفاذه من خلال آليات إنفاذ السلام، فإن لبناء السلام نفس القدر من الأهمية، إن لم يكن أكثر. وقد كان بناء السلام دوما أولوية من أولويات جدول أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إذ تؤدي مشاركة جميع القطاعات، بما فيها المرأة، دورا رئيسيا. وأكد قادة الرابطة أنفسهم أنه في عام ٢٠١٧، عندما اعتمدوا البيان المشترك بشأن تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وإنشاء سجل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة من أجل السلام خطوة نحو تحقيق هدف قيام المرأة بدور أكبر في بناء السلام. وهذا مجال يمكن فيه للرابطة والأمم المتحدة مواصلة تعزيز تعاونهما. ومن المشجع أيضا أن هناك الآن زخما لتعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة دعما لتعزيز دور المرأة داخل الرابطة في مجالات مثل عمليات حفظ السلام والوساطة والمصالحة.

وتشاطر الرابطة أهدافا مماثلة ورؤية مماثلة في مع الأمم المتحدة في جهودها سعيا إلى القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٥. وبينما يجري تنفيذ المعاهدة وخطة عملها بالفعل، فإن توقيع الدول الخمس الدائمة العضوية على بروتوكول المعاهدة لم يتحقق بعد. وفي ضوء ذلك، نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من دعم الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأطراف في المعاهدة والدول الحائزة للأسلحة النووية لحل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونود أيضا أن نسلط الضوء على أن الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وقعتا على الترتيبات العملية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي وضعت إطارا للتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية والسلامة النووية والأمن والضمانات لفترة خمس سنوات.

وفي الوقت نفسه، فإن التعامل مع ما يسمى بمخلفات الحرب، لا سيما الذخائر غير المنفجرة، بالنظر إلى المخاطر الأمنية التي تشكلها على شعوبنا، لا يزال من أولويات الرابطة، ومن ذلك إنشاء المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالمثل، أنشئ فريق الخبراء العامل المعني بالإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في إطار اجتماع وزراء دفاع دول الرابطة ونظرائهم. وهذا بالتالي مجال يمكن للأمم المتحدة والرابطة أن تعملا عليه.

إن ظهور العصر الرقمي والثورة الصناعية الرابعة يتيحان العديد من الفرص. وفي وقت مبكر من عام ٢٠١٧، كان الاقتصاد الرقمي يمثل بالفعل ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للرابطة. الإمكانات هائلة. وإذا ما استُخدم التكامل الرقمي بالكامل، من الممكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمقدار تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام ٢٠١٩. وفي هذا السياق، أصدر قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في العام الماضي إعلان ،الرابطةبشأن التحول الصناعي إلى Industry 4.0 وأكدوا مجددا التزام الرابطة بوضع استراتيجية موحدة للثورة الصناعية الرابعة. والانتشار الرقمي للآسيان مرتفع، حيث تبلغ كثافة الهواتف الخلوية/المحمولة الآن ١٢٨ في المائة، مما يشير إلى أن كل شخص في منطقة ،الرابطةيمتلك بالفعل أكثر من هاتف محمول واحد. وتبلغ نسبة الاشتراك في الإنترنت ٥٠ في المائة.

وفي هذا السياق، تمثل شبكة ،الرابطة للمدن الذكية مبادرة واعدة تعزز قابلية التشغيل البيني، وتمكن المدن من تبادل أفضل الممارسات بشأن معالجة التحضر وتُعمق تكامل الرابطة كسوق رقمية واحدة. وعليه، فإننا نرحب بالشراكات التي أقامتها مختلف وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لدعم تنفيذ المدن الذكية في المنطقة.

لكن الثورة الصناعية الرابعة تفرض أيضا تحديات على الآسيان، خاصة في ظل التحضر السريع الجاري في منطقتنا. ولذلك، تحتاج الرابطة إلى تعزيز قدرتها على التعامل مع المخاطر المصاحبة للتطور التكنولوجي والعلمي، لا سيما بالنظر إلى التطور المتزايد والطابع العابر للحدود للتهديدات الإلكترونية. وفي مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، شدد قادة الرابطة على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن السيبراني من خلال آلية ممكنة للتعاون في مجال الأمن السيبراني، وتعزيز الفضاء الإلكتروني القائم على القواعد، فضلا عن دعم أنشطة الأمن السيبراني والبرامج التدريبية لمركز التميز في مجال الأمن السيبراني المشترك بين ،الرابطةوسنغافورة، في سنغافورة، ومركز بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني المشترك بين الرابطة واليابان في بانكوك. ونرحب بدعم الأمم المتحدة في تلك الجهود. ونتطلع أيضا إلى التعاون مع فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والمشاركة مع هيئات الأمم المتحدة هذه ستكون مفيدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

والمجالات التي وصفتها ليست سوى عدد قليل من المجالات التي تتعاون فيها ،الرابطةوالأمم المتحدة. وتتعاون الرابطة والأمم المتحدة في مجالات أخرى كثيرة. ونتطلع إلى بدء العمل على وضع خطة العمل التالية للشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ للحفاظ على زخم تعاوننا.

ومع الاحتفال في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، يمكن للحاضرين أن يعتمدوا على جهود الرابطة والتزامها بدعم الميثاق. ونحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمون بتعددية الأطراف وعملياتها، التي تظل الأمم المتحدة في صميمها. ولا تزال الأمم المتحدة هي أهم منبر لمتابعة التعاون والحوار الدوليين، وكذلك حل العديد من أكثر المشاكل إلحاحا في العالم. والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح الوقت المناسب للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، للعمل معا بشكل وثيق بغية تعزيز الأمم المتحدة من أجل الأفضل، ولصالح السلام والأمن والازدهار على الصعيد الدولي. ولذلك، نتطلع إلى المشاركة في الحوار العالمي الذي يجري في إطار الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة والإسهام في تشكيل المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

في الختام، يضطلع المجلس بدور حاسم في الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين وصونهما. ويجدر الثناء على الجهود المبذولة داخل المجلس لكفالة أن يظل مستجيبا للمطالب المتزايدة لحفظ السلام والحفاظ على عالم آمن ومستقر للجميع. ونأمل أن نتعلم المزيد من خلال التبادلات بشأن أفضل الممارسات ومبادرات بناء القدرات، حيث نواصل أيضا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تطوير منظمتنا بحيث تظل متماسكة ومتجاوبة مع المتطلبات والاحتياجات المتزايدة في منطقتنا وخارجها. إن وجود رابطة أمم جنوب شرق آسيا قوية وموحدة ومتماسكة هو في مصلحة المجتمع الدولي. ونتطلع إلى الدعم المستمر من جميع شركائنا حتى نواصل صون السلام والاستقرار في المنطقة، بينما

نعمل على تحقيق المزيد من الرخاء والتنمية لشعوب الآسيان. ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لهذه الفرصة للتكلم في المجلس اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر داتو ليم جوك هوي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على مجيئه إلى هنا وعلى إحاطته المهمة، كما أشكر الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، داتو ليم جوك هوي، على إحاطته. وأظن أن هذه هي المرة الأولى التي يأتي فيها أمين عام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مجلس الأمن، الأمر الذي يمثل لحظة تاريخية لنا جميعا هنا.

لقد قيل الكثير بالفعل. وذكر الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن هذه الرابطة أنشئت في عام ١٩٦٧، في وقت شابت فيه النزاعات وانعدام الثقة والقلق جنوب شرق آسيا. واليوم، وقد بلغ عدد السكان في الدول الأعضاء في الرابطة أكثر من ٦٥٠ مليون نسمة، نحن من بين الاقتصادات الأسرع نموا ومحرك للنمو العالمي. وتسهم الدول الأعضاء في الرابطة بأكثر من ٠٠٠ ٥ فرد في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والجهود الجماعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وثقافتها للحوار وبناء التوافق في الآراء – أو ما نسميه طريق الرابطة – بددت عناصر انعدام الثقة وانطلقت دورة رائعة من السلام والثقة والرخاء. وأظن أن الأمين العام للرابطة قد أشار إلى هذه النقطة أيضا. ولهذه الأسباب، نعتقد أنه يمكن تعلم الكثير من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأن الرابطة ستكون قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة إذا ما تعزز الحوار المستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط وثيقة الصلة بالكيفية التي تكمل بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا عمل الأمم المتحدة وكيف يمكننا تحسين أوجه التآزر، لا سيما في مجال السلام والأمن.

أولا، سأتناول إسهام الرابطة الجماعي في السلام والأمن. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الصراع لا يفيد أحدا، وأن إزاحة المشكلة تحت السجادة لا يحل الخلافات. ولذلك، أنشأنا في عام ٢٠١٥ مجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأركانه الثلاثة: الأمن السياسي والاقتصاد والمجتمعات الاجتماعية – الثقافية.

ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا – التي انضم إليها أكثر من ٤٠ بلدا – وتعاوننا مع شركاء الرابطة والمنتدى الإقليمي للآسيان من بين الطرق التي نوسع بها طريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأعتقد أن المنتدى الإقليمي للآسيان هو المحفل الوحيد الذي يضم العديد من الأطراف، بما فيها كوريا، أعضاء فيه. كما نعزز نهج بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات.

وتتعاون بلدان رابطة أمم جنوب شرقيآسيا مع قارات أخرى أيضا – بما في ذلك مع بلدان المحيط الهادئ، من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي من خلال الاجتماع الآسيوي الأوروبي، وأمريكا اللاتينية، من خلال منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والاجتماع الوزاري بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة الجنوبية وغيرها. كما أيدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤخرا المنظور المشترك بين الهند والمحيط الهادئ. وبذلك نود أن نعزز محورية الرابطة فضلا عن تقوية عملية بناء مجتمعاتنا المحلية استنادا إلى عدة مبادئ بما فيها المحورية والشمول وعدم التدخل وغيرها.

وفي إطار التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة، تعتبر زيادة قدرات حفظة السلام أحد المجالات التي يجب تعزيزها. وما فتئت بلدان الرابطة تشارك في عمليات حفظ السلام منذ الخمسينات تحت راية ذوي الخوذ الزرق. وكما ذكر الأمينان العامان، فقد أيدت جميع البلدان العشرة الأعضاء في الرابطة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وذلك أمر مهم.

وهناك مجالات كثيرة نعمل فيها. وأشار الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى العديد منها. وأشار الأمين العام غوتيريش إلى ستة مجالات عملية للتعاون. ومن المؤكد أننا نرحب بها جميعا. وأود أن أشدد على وجه الخصوص على المجالات التي يمكننا العمل فيها معا: المسائل المتصلة بحفظ السلام ومكافحة الإرهاب والإنذار المبكر والسلام والأمن وتغير المناخ – وهي مسألة هامة بالنسبة لنا في الرابطة – وإدارة الكوارث. وأعتقد أننا المنطقة الوحيدة التي تصيبها جميع الكوارث الطبيعية في العالم، من العواصف الثلجية إلى الأعاصير إلى أمواج التسونامي. وقد ساعدنا ذلك على تطوير خبراتنا في تلك المجالات.

وتتعلق النقطة الثانية بإسهام الرابطة في التحديات الأمنية الناشئة غير التقليدية. وفي مجال الأمن غير التقليدي، أسهمت أيضا مختلف برامج التعاون والمشاركة التابعة للرابطة – التي تشمل مسائل من قبيل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجرائم الإلكترونية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغيرها الكثير – في جعل المنطقة أكثر أمانا. ففي المجال البحري على سبيل المثال، هناك المنتدى البحري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي أنشئ لمعالجة المسائل البحرية بطريقة شاملة وكلية ومتكاملة.

وكما ذكرت، فإن دول جنوب شرق آسيا معرّضة جغرافيا للكوارث الطبيعية أيضا. ومن خلال مركز تنسيق المساعدة الإنسانية في مجال إدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، طورت الرابطة قدرات لتيسير التعاون والمساعدة التنسيقية أثناء جهود الإغاثة في حالات الكوارث. ومن خلال المركز أيضا، عملت بلدان الرابطة معا لمعالجة المسائل الإنسانية في ولاية راخين.

وبالرغم من تناول الكثير من المسائل المواضيعية في سياق الرابطة، أود التشديد على نقطة واحدة مهمة تتم مناقشتها أيضا بصورة مكثفة في مجلس الأمن: مساهمة الرابطة في إطار خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن من الأهمية بمكان ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام. وفي ذلك الصدد، أنشأت الرابطة منظمة النساء المناصرات للسلام التابعة للرابطة، وتضم مجموعة من الخبيرات في الرابطة وتسعى إلى تعزيز المنظورات الجنسانية في عمليات السلام والمصالحة في إطار الرابطة. وتواصل إندونيسيا العمل أيضا على إنشاء شبكة جنوب شرق آسيا للنساء المفاوضات والوسيطات من أجل السلام. ونأمل أن يكون المحفلان جزءا من الائتلاف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات.

وتلك مجرد لمحات عن دور الرابطة في صون السلم والأمن. وليس من قبيل المصادفة أنه لم يُسمع دوي المدافع في جنوب شرق آسيا على مدى الـ ٥٣ عاما الماضية.

ختاما، لقد استفادت المنطقة من وجود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونرى أن هذه المنظمة قد أسهمت أيضا في صون السلم والأمن الدوليين. ونتوقع على طريق المضي قدما دورا أكبر في تبادل طريقة عمل الرابطة لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. فنحن جزء من المجتمع العالمي. وسنواصل الإسهام في إيجاد حلول للتحديات العالمية بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع العالمي.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على وضع هذا البند في جدول أعمال اليوم تتويجا لرئاستكم. ولا بد لي من القول أنني قد أُعجبت كثيرا عندما استمعت إلى ملاحظات الأمين العام على إنجازات رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مر السنين في مجالات عديدة، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وأود أن أرحب حاليا بجميع سفراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحاضرين في القاعة.

وما برح تطوير رابطة أمم جنوب شرق آسيا يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لألمانيا. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من المهم أن تندمج ألمانيا في الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٥٧. وربما

كان ذلك أفضل ما حدث لنا. وما فتئنا نعزز التعاون في رابطة أمم جنوب شرق آسيا استنادا إلى تجربة التكامل الأوروبي. وأذكر أنني عملت بصفتي دبلوماسيا شابا مع وزير الخارجية الألماني في ذلك الوقت، هانز ديتريش غينشر، الذي كان صديقه المقرب فيما بعد رئيس إندونيسيا، السيد حبيبي الذي كان، بوصفه وزيرا للبحوث والتكنولوجيا في إندونيسيا، أحد الدعاة إلى إنشاء الرابطة وإلى التعاون بين الاتحاد الاوروبى والرابطة وألمانيا والرابطة أيضا. وقد توفي الرئيس حبيبي العام الماضي. وكان صديقا مقربا جدا لألمانيا.

ووفقا لملاحظاتنا اليوم – ما زلنا في ألمانيا شريكا إنمائيا رئيسيا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ عام ٢٠١٦. ووقعنا على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وبالتالي، فنحن سعداء بكوننا شريكا قويا للرابطة.

وبالعودة إلى الحديث عن الاتحاد الأوروبي، فما زلنا نعمل في الوقت نفسه على تعزيز التعاون بين الاتحاد والرابطة. وقد تطور ذلك التعاون بمرور الوقت. ونسعى الآن إلى إقامة شراكة استراتيجية مع الرابطة. وقد استمعت باهتمام إلى الحديث عن مساهمات الرابطة في الأمم المتحدة. وأعتقد أن مناقشاتنا العديدة قد بينت مدى أهمية الشراكات الإقليمية. فقد تحدثنا بإسهاب عن الشراكات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وبالمثل تكتسي الشراكة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة أهمية بالغة أيضا ولا يزال تعزيزها ممكنا. وأشار زميلي الإندونيسي إلى بعض المجالات التي يمكن تعزيز التعاون فيها: من الأمن إلى تغير المناخ إلى إدارة الكوارث.

وأود أن أضيف إليها نقطتين وأبدأ بملاحظات الأمين العام المتعلقة بالالتزام إزاء الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن ألمانيا إيمانا راسخا أيضا بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد وحقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونحث الرابطة على إدراج عالمية حقوق الإنسان في سياستها الإقليمية. وتقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للعمل مع الرابطة بغية تبادل الدروس المستفادة.

وأشار الأمين العام أيضا في بيانه إلى الحالة في ميانمار والتحدي الذي تسببه أزمة الروهينغيا. ونحيط علما بالبيان المشجع جدا الصادر بمناسبة معتكف وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا قبل شهر، والذي سلمت فيه الرابطة بـ

> ”ضرورة أن يكون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا دورا أكثر وضوحا وأن تضطلع بدور فعال في دعم ميانمار“.

ونرحب بتزايد التزام الرابطة بإيجاد حلول لأزمة الروهينغيا. ونشجع الرابطة وندعم جهودها في بناء القدرات في مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود مرة أخرى أن أشيد بزميلي الإندونيسي، الذي اضطلع بدور فعال جدا في ذلك المجال.

وفيما يتعلق بالالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، في ضوء قرار محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بقضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار) وتقرير لجنة التحقيق المستقلة، اللذين صدرا في الأسبوع الماضي، نحث الدول الأعضاء في الرابطة وحكومة ميانمار وجيش ميانمار مرة أخرى على كفالة المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

وبالعودة إلى بيان الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي ذكر فيه عدة مرات مسألة النهوض بالمرأة، وهي مسألة أود أيضا أن أبرزها وأؤيدها. خلال رئاستنا لمجلس الأمن

في العام الماضي، عملنا مع الأعضاء على اعتماد القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع ومساءلة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني. ونعتقد أنه يجب كفالة المساءلة واعتماد نهج للعدالة يركز على الناجين. وبناء على ذلك، نؤيد بقوة آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، وعملها الهام. كما نشجع بكل احترام الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على التماس المزيد من السبل، عن طريق التعاون الإقليمي، للتصدي بفعالية لهذه الأحداث في منطقتها ومنع تكرارها.

وإذ أتكلم عن منع نشوب النزاعات، الذي أبرزه أيضا الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أتناول ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الحالة في بحر الصين الجنوبي. إن ألمانيا، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تؤكد اهتمامها بالتطبيق العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الشامل للاضطلاع بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك تنفيذ قرارات التحكيم.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): من دواعي السرور أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة هنا، وكذلك الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، داتو ليم جوك هوي، الذي نشكره على إحاطته وعلى تسليط الضوء على الدور الأساسي والمتنامي للرابطة في التعاون الإقليمي.

تقع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في صميم علاقتنا مع منطقة المحيطين الهادئ والهندي. وما فتئت شراكة الولايات المتحدة وصداقتها مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسترشد باستمرار باحترامنا للسيادة والتزامنا بسيادة القانون والحكم الرشيد والسيادة التي تمكن من النمو الاقتصادي. وعلى أساس تلك المبادئ الأساسية، تؤيد الولايات المتحدة التعاون القوي بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، استرشادا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أسفرت العلاقة الاقتصادية متزايدة العمق بين الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا عن نمو هائل وفوائد ملموسة على جانبي المحيط الهادئ. ويبلغ الاستثمار الجماعي للولايات المتحدة في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآن ٢٧١ بليون دولار، وتعزز الأعمال التجارية الأمريكية المجتمعات المحلية التي تعمل فيها في دول الرابطة. نحن نمارس الأعمال وفقا لقواعد اللعبة، ونؤمن بالمنافسة العادلة، ونمقت الفساد. إن هذه المبادئ تبني الثقة وتسفر عن نمو رأس المال البشري وتقيم علاقات دائمة ومفيدة للطرفين.

وبالإضافة إلى ذلك، تقيم الولايات المتحدة شراكة من أجل النهوض بتطوير بنية تحتية عالية الجودة من خلال شبكة بلو دوت. وتوفر الشبكة منح الموافقة على المشاريع عالية المعايير، مما يدل على التزامنا الدائم بالمصالح الفضلى للمنطقة. وتضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا بدور حاسم في تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، وهو أمر مهم كما كان على الدوام في صون السلم والاستقرار العالميين. وإذ نرى محاولات لإعاقة الممارسة المشروعة للحقوق والحريات الملاحية بموجب القانون الدولي، يجب نتمسك بثبات بهذه الحقوق والحريات.

ومن بين الأماكن التي تتعرض فيها حرية البحار للخطر أكثر من غيرها منطقة بحر الصين الجنوبي. إن التأكيد على مطالبات شاملة وغير مشروعة بحقوق بحرية، بما في ذلك من خلال التسلط المستمر ضد ممارسات تطوير النفط والغاز وصيد الأسماك التي يمارسها آخرون منذ أمد طويل، يهدد النظام القائم على القواعد الذي مكن المنطقة من الازدهار. وموقفنا في بحر الصين الجنوبي وفي أماكن أخرى من العالم بسيط، وهو أنه يجب احترام حقوق ومصالح جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو قدراتها العسكرية. وندعو جميع الدول إلى حل منازعاتها

الإقليمية والبحرية بالوسائل السلمية ودون إكراه؛ وصياغة مطالباتها بالحقوق البحرية والاضطلاع بأنشطتها البحرية وفقا للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ واحترام حرية الملاحة والتحليق وغير ذلك من الاستخدامات المشروعة للبحار.

ونحيط علما بالمفاوضات الجارية بشأن مدونة قواعد سلوك لبحر الصين الجنوبي. وقد أعربنا باستمرار عن تأييدنا لوضع مدونة سلوك هادفة، تتفق تماما مع القانون الدولي، تلزم جميع الأطراف بالامتناع عن السلوك الاستفزازي والمزعزع للاستقرار. بيد أننا نشعر بالقلق لأن جمهورية الصين الشعبية، في الوقت الذي يجري فيه التفاوض بشأن الوثيقة، قد انخرطت مرارا في أنشطة استفزازية ومزعزعة للاستقرار تهدف إلى الضغط على الدول المطالبة بحقوق في جنوب شرق آسيا للدخول في اتفاقات بشأن ترتيبات تنمية مشتركة للموارد البحرية. وأحدث مثال على هذا النوع من الإكراه هو وجود أسطول صيد ضخم يرفع علم الصين ترافقه حراسة مسلحة بالقرب من جزيرة تابعة لبلد من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويأتي ذلك في أعقاب تدخل جمهورية الصين الشعبية في أنشطة النفط والغاز التي تضطلع بها دولة أخرى من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ أمد طويل من خلال إعادة نشر سفينة مسح تابعة للحكومة، مع حراسة مسلحة، في المياه قبالة سواحل ذلك البلد. ويثير هذا السلوك، ولا سيما وسط المفاوضات الجارية بشأن مدونة قواعد السلوك، شكوكا جدية بشأن نوايا جمهورية الصين الشعبية حيال الموافقة على مدونة قواعد سلوك فعالة. وإذا استخدم البعض مدونة لقواعد السلوك لإضفاء الشرعية على سلوك فظ ومطالبات غير مشروعة بحقوق بحرية، أو إذا كانت غير متسقة مع القانون الدولي، فسيثبت أنها ضارة بالمنطقة ولجميع الذين يثمنون حرية البحار.

كما أن الولايات المتحدة لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء محنة الروهينغيا. وفي الوقت الذي نواصل فيه دعم التحول الديمقراطي في بورما، نحث حكومة بورما على معالجة الأسباب الجذرية للحالة، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة، وتحقيق العدالة للضحايا ومحاسبة المسؤولين عن التطهير العرقي وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بأمر محكمة العدل الدولية، تشجع الولايات المتحدة جميع الأطراف على احترام أمر المحكمة والامتثال للتدابير المؤقتة المشار إليها فيه. ونرحب بجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمعالجة الحالة في ولاية راخين. وتتمتع وكالات الأمم المتحدة بخبرة وقدرات فريدة، ونحث مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفريق الدعم المخصص التابع لأمانة الرابطة الذي أنشئ مؤخرا على العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ودعم جهودها الجارية.

ويصادف عام ٢٠٢٠ أيضا الذكرى السنوية الخامسة لرفع مستوى علاقتنا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى شراكة استراتيجية. ولا يزال تأييد رابطة أمم جنوب شرق آسيا قوية وموحدة في صميم استراتيجيتنا لمنطقة المحيطين الهادئ والهندي. ونحن نقدر تقديرا كبيرا تلك الشراكة وفرصة الاستماع إلى رأي رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الديناميات والتحديات الإقليمية المتغيرة. كما يتطلع الرئيس ترامب إلى الاستماع إلى هذا الرأي عندما يستضيف قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الولايات المتحدة في الربع الأول من هذا العام. ونأمل أن نناقش مبادئنا ورؤيتنا المشتركة للمنطقة، منطقة تشهد ازدهارا وأمنا متزايدا وترتكز على احترام الحقوق والحريات الممنوحة لجميع الأمم.

السيد البعتي (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم تونس وجنوب أفريقيا والنيجر.

ونود أن نشكر الرئيس على تنظيم هذه الإحاطة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام

والأمن، مع التركيز على الشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على إحاطتيهما الهامتين.

ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن العمل بانتظام مع المنظمات الإقليمية بشأن سبل تشجيع التسوية السلمية للمنازعات وصون السلم والأمن وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي عدة مناسبات، أثبتت الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أنها على درجة عالية من المعرفة والكفاءة في معالجة القضايا المحلية. إن فهمها للديناميات المحلية وبصيرتها المتعمقة في تاريخ الأحداث تُحدث في بعض الأحيان كل الفرق. ونعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من خلال تعزيز التعاون، أن تستفيد من مزاياها النسبية في البحث عن حلول فعالة لتحديات السلام والأمن المتزايدة التعقيد في جميع أنحاء العالم.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ اعتماد الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة الرابع للرابطة والأمم المتحدة المعقود في إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واعتماد أول خطة عمل مشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ لتنفيذ الإعلان المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويسرنا أن نسمع أن جميع البنود تقريبا الواردة في خطة العمل الطموحة تلك، التي تغطي التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي - الثقافي، قد جرى تناولها بالفعل.

ونود بصفة خاصة أن نشيد بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. ونشيد كذلك بجهود الرابطة الرامية إلى تعزيز الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والمساواة والسلامة الإقليمية والهوية الوطنية لجميع الأمم الواقعة داخل منطقتها. إن هذه القيم هي صورة عن تلك المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتنشئ منبرا هاما لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

ومن خلال الدبلوماسية الوقائية، تضطلع الرابطة بدور هام في منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها. إن النهج المتبع في تعزيز الحوار لحل النزاعات يدعم الإجراءات المتوخاة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشدد على التسوية السلمية للمنازعات. ونعتقد أن الفصل السادس ينبغي أن يكون أول وجهة يُيمم المجلس شطرها عند بذل جهوده لصون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي فإن المبادئ التي تتبناها رابطة أمم جنوب شرق آسيا تجعلها شريكا هاما وطبيعيا في السعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، نقدر مساهمة الرابطة في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لأزمات اللاجئين من الروهينغيا. ونود أيضا أن نشدد على ضرورة تكثيف تلك الجهود من أجل ضمان عودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة إلى وطنهم. إن المساهمة القيمة للدول الأعضاء في الرابطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بنشر نحو ٥ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن تنظيم برامج التدريب، جديرة بالثناء أيضا. كما أننا نقدر تقديرا عاليا التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب واعتماد الرابطة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، خطة عملها لمنع ومكافحة تصاعد تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

كما أن دور الرابطة بوصفها أداة لبناء الجسور يتجاوز أعضاءها، من خلال منابر الحوار مثل المنتدى الإقليمي للرابطة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا زائداً جمهورية كوريا والصين واليابان التي أطلقتها الرابطة، هو دور راسخ أيضا ونحن على ثقة من أنه يمكن أن يساهم في إيجاد حلول لبعض القضايا الأمنية في المنطقة الأوسع نطاقا.

ونعتقد أن إجراء مزيد من المشاورات في صنع قرارات مجلس الأمن مع منظمات إقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا

وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، هو أمر أساسي لتحقيق التقارب والاتساق الاستراتيجيين بهدف التصدي لتحديات السلام والأمن المعقدة لوقتنا الحاضر. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد أحرزا تقدما كبيرا في إقامة شراكة استراتيجية للتصدي لهذه التحديات في أفريقيا، ما أسفر عن نُهج مشتركة ومبادرات أفضل تنسيقا واتساقا وفعالية لمنع نشوب النزاعات في القارة وحلها وإدارتها على أساس روح إطار الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

وكدليل على تلك الشراكة الاستراتيجية، يعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا تشاوريا سنويا مشتركا يناقشان فيه طائفة من المسائل، التي تتصل أساسا بحالات النزاع في القارة. تسبق هذه الاجتماعات المشتركة مشاورات غير رسمية تركز على المسائل المواضيعية، مثل كيفية تعزيز التعاون بين الهيئتين.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمتان معا لتحديد طائفة واسعة من المسائل المواضيعية الرامية إلى زيادة تعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية. وتشمل هذه المسائل الوساطة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والدعم الانتخابي وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والتنمية؛ والشباب والسلام والأمن. تبين مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بوضوح ذلك التعاون والتنسيق المعززين، وفقا للقرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) المتخذ في شباط/فبراير ٢٠١٩ وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ بشأن الخطوات العملية لتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات.

وعلى الرغم من هذا التقدم الهام، لا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بعيدا عن الوفاء بالوعد، ويلزم بذل جهود معززة إلى حد كبير إذا كان لمجلس الأمن أن يستخدم هذه الأداة استخداما كاملا، بموجب الفصل الثامن. وعلينا أن نفكر أكثر في مسائل من قبيل كيفية تعزيز التنسيق والاتساق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن، وكيفية وضع إطار مشترك لصنع القرار لجعل العمل المشترك أكثر فعالية، والأهم من ذلك كيفية دعم جهود السلام التي بدأتها المنظمات الإقليمية من خلال موارد مضمونة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وفي ذلك الصدد، نود أن نكرر طلب الاتحاد الأفريقي تأييد الوصول إلى الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات دعم السلام التي يضطلع بها باسم الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على اختيار هذا الموضوع الهام لجلسة الإحاطة هذه. ونحن على ثقة بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستسعى، تحت الرئاسة القديرة لفييت نام، إلى زيادة تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على حضورهما هنا وعلى إحاطتيهما.

إن التعاون الإقليمي هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية لبلجيكا. وكثيرا ما تكون المنظمات الإقليمية هي أفضل من يفهم التحديات المحددة التي تواجهها منطقة كل منها وكيفية التغلب عليها. إن جنوب شرق آسيا هي منطقة استقرار بشكل عام، والتعاون الإقليمي له علاقة كبيرة بذلك. وأثني بصفة خاصة على رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعملها في مجال الدبلوماسية الوقائية. ولا شك في أننا يمكن أن نتعلم الكثير من تلك المنظمة فيما يتعلق بتعزيز الحوار وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات. ونبرز أيضا المساهمة التي تقدمها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحقيق السلام والاستقرار بما يتجاوز حدودها، من خلال

تقديم حفظة السلام بسخاء للخدمة في بعثات الأمم المتحدة. وتكتسي أعمال التدريب المضطلع بها على الصعيد الإقليمي، وفقا لخطة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، أهمية قصوى في ذلك الصدد.

ولذلك نتطلع إلى خطة العمل الجديدة المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. ومن بين مجالات النشاط العديدة المتوخاة، نرى أن لتغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية وحقوق الإنسان أهمية خاصة. ونؤيد تعاون الأمم المتحدة مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع لجنتها المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها. وعلاوة على ذلك، فإن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من بين أكثر البلدان عرضة لأثر تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر. والتعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية في ذلك الصدد، ولا سيما من خلال استراتيجيات الحد من المخاطر والآثار.

وأود أيضا أن أذكر مسألتين محددتين يمكن للرابطة أن تضطلع فيهما بدور إيجابي وحاسم. أولا، فيما يتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، يحدوني الأمل في أن يتمكن الطرفان من حل المسألة سلميا، عن طريق الحوار، والامتثال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتبين الجهود الحالية التي تبذلها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين لإبرام مدونة لقواعد السلوك بشأن بحر الصين الجنوبي أنه يمكن تحقيق تلك الأمنية. ولذلك ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب يتعارض مع القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تعزز تدابير بناء الثقة. فالسلامة والأمن البحريان وحرية الملاحة والتحليق وكذلك المكافحة الفعالة للقرصنة والسطو المسلح في البحر على المحك.

ثانيا، أود أن أشدد على مشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من خلال مركزها لتنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث، في حل الأزمة في ولاية راخين بميانمار. ووصول المساعدات الإنسانية شاغل رئيسي، وسيكون تعزيز دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المكمل لدور الأمم المتحدة، مفيدا جدا في ذلك الصدد. ونشجع مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على العمل لتيسير العودة الطوعية والكريمة والآمنة للاجئين الروهينغيا. وتشدد بلجيكا أيضا على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك السياق، أشير إلى الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بالإجماع الأسبوع الماضي، وأشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للتدابير المؤقتة المنصوص عليها فيه.

وفي الختام، ستواصل بلجيكا دعم تعزيز وتعميق أوجه التآزر بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتتكامل المنظمتان إلى حد كبير وتشتركان في الأهداف، ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار والسلام، ولكن أيضًا من أجل تعزيز التعددية والنظام الدولي القائم على القواعد.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر جمهورية فييت نام الاشتراكية على عقد هذه المناقشة المفيدة جدا وحسنة التوقيت. ونعرب عن امتناننا للأمينين العامين على ملاحظاتهما الثاقبة بشأن موضوع عزيز على قلوب الكثيرين في جميع أنحاء الجماعة الكاريبية.

تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كقنوات تربط هيكل إدارتنا العالمية بالواقع والسياق المحليين في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتنا، فإن التعاون الإقليمي ينشئ عوازل تشتد الحاجة إليها تحمينا من قسوة الاقتصاد السياسي العالمي السريع التغير والمضطرب في كثير من الأحيان. والواقع أن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان هي تهديدات ذات طابع

عبر وطني وتتطلب عملا جماعيا من أجل تحقيق نتائج عادلة ومنصفة. وتشمل هذه التهديدات تغير المناخ، والإرهاب العابر للحدود، والتشريد البشري الجماعي، وغير ذلك من الأخطار التي لا تراعي السلامة الإقليمية وتطغى بسهولة على قدرة العديد من الدول. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل دولتنا، فإن تقاسم هذه الأعباء على أساس إقليمي هو الخيار الوحيد الممكن عمليا.

وغالبا ما يولد العدل والإنصاف عبر تاريخ مشترك من النضال والتضامن. وتتشكل الهويات الجماعية نتيجة للكفاح الجماعي، وتعزز بدورها علاقات عميقة الجذور ومجدية. وفي حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن هذه العلاقات تخضع لأنماط تفاعل محددة ثقافيا فيما بين الدول الأعضاء وتجرى الوساطة فيها وفقا لمبادئ السيادة وعدم التدخل والاحترام المتبادل. وفي سياق الجماعة الكاريبية، تتخذ هويتنا الإقليمية شكل الوحدة في التنوع، المتجسدة في مؤسساتنا المشتركة وتعزيز الثقة وروح الشراكة. وفي الحالتين، يتم تعزيز ''المَعِيَّة'' التي تنتظم حولها الأمور، دون المساس بالثقافات والقيم المحلية التي تستمد منها الدول الأعضاء هوياتها الوطنية. وبالنسبة لكل من الجماعة الكاريبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، يشكل الاحترام الكامل للسيادة شرطا أساسيا للسلام.

بيد أن ما يميز الرابطة عن العديد من المنظمات المماثلة هو أسلوبها الفريد في منع نشوب النزاعات وتسويتها المعروف باسم أسلوب الرابطة. واستنادا إلى معايير البراغماتية، والمعاملة بالمثل، والحلول التوفيقية، والسلطة التقديرية، وأساليب التفاوض غير القائمة على المواجهة، تمكنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من تشكيل منطقة سلام مستقر دون تجاوز تقاليد الدولة التي تهدف الإقليمية لتعزيزها. وفي الوقت الذي يبدو فيه أن العديد من النزاعات تنبع من صدامات الهوية على أسس عرقية أو طائفية أو سياسية، فإن أسلوب رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد يقدم للأمم المتحدة نموذجا يمكننا من خلاله تسوية خلافاتنا العديدة.

وكذلك فإن نموذج الوحدة في التنوع، الذي تم تشجيعه عبر جميع أنحاء الجماعة الكاريبية، يمكن أن يغرس في الأمم المتحدة روح التكاتف، مع السماح للثقافات المحلية والقيم الوطنية بالازدهار.

وإذا كنا نريد حقا أن نبني عالما أكثر سلما وازدهارا، فيمكننا أن نتطلع إلى المجموعات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي وجدت سبلا لإدماج اختلافاتها في نسيج متنوع فريد. وهذا يتطلب، قبل كل شيء، الاحترام الكامل لحق كل بلد في تقرير المصير، بغض النظر عن المسار السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي قد يختاره.

إننا نقف اليوم على مفترق طرق خطير. وتلتهم النيران بعض أجزاء العالم، بينما تغمر المياه أجزاء أخرى منه. ومع استمرار اتساع أزمة المناخ من حيث النطاق والتعقيد، يجب علينا جميعا أن نتكاتف على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي حتى نتمكن من مواجهة هذه العاصفة. وكما قال فوربس بورنهام، الناشط الإقليمي من منطقة البحر الكاريبي سابقا: ''إما أن نتكاتف أو نهلك''. ويجب أن نعمل معا لصالح إنسانيتنا المشتركة.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر الأمينين العامين للأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على إحاطتيهما اللتين أبرزتا كيف يغطي التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة جميع المجالات التي يتناولها مجلس الأمن بانتظام وغيرها.

وأود أولا أن أشدد بصفة خاصة على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في صون السلام والأمن دوليا وإقليميا. ويتواصل تعزيز ذلك التعاون، لا سيما منذ اعتماد الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة في مؤتمر قمة الرابطة والأمم المتحدة في بالي في عام ٢٠١١. ويوجد حالياً ٥٠٠٠ فرد من الدول الأعضاء في الرابطة منتشرين ضمن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتدعم فرنسا هذه التعبئة من خلال إسهامها في أنشطة مدرستين

تدريبيتين لذوي الخوذ الزرق الذين سيتم نشرهم في المستقبل، في كمبوديا وفييت نام، لا سيما عن طريق تعليمهم اللغة الفرنسية من أجل نشرهم في المناطق الناطقة بالفرنسية. ومشاركة المرأة في خطة السلام والأمن أمراً بالغ الأهمية، وتثني فرنسا على إطلاق سجل الرابطة للمرأة من أجل السلام منذ أكثر من عام.

وأصبحت الرابطة أيضا شريكا رئيسيا للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. والمشاركة النشطة للرابطة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي سنقوم بإعادة التفاوض بشأنها هذا العام، أحد الشروط التي تدعم نجاحها في دعم بلدان المنطقة فيما يخص إعداد الاستجابات الوطنية لتلك التحديات وتشجيعها على زيادة التعاون الإقليمي.

وتضافرت جهود الرابطة والأمم المتحدة أيضا لتعزيز التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، حقق تعاون الرابطة الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج هامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة. وتتعاون الرابطة والأمم المتحدة أيضا فيما يخص تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية القائمة على أوجه التكامل بين رؤية مجتمع الرابطة لعام ٢٠٢٥ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وتم تعزيز الأواصر بين الرابطة والأمم المتحدة من خلال إقامة شراكة تقوم على أساس الأولويات المشتركة، وفي مقدمتها معالجة أوجه عدم المساواة ومكافحة تغير المناخ والحفاظ على البيئة.

وأذكّر أيضا بأن تنسيق الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، يشكل أداة رئيسية في إنجاز مهمة المنظمة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن. وهو أحد المحاور الرئيسية لخطة الأمين العام للإصلاح التي تؤيدها فرنسا تأييدا كاملا. تلك الشراكة جزء من الإطار المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبدون المساس بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين.

والمستوى الإقليمي ضروري لتعزيز روابط الثقة والصداقة بين بلدان المنطقة نفسها التي تشكلت استنادًا إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والثقافية، وإعادة بنائها في بعض الأحيان. إن هذا القرب والوعي بالأوضاع المحلية يمنحان الشرعية الكاملة للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية لكي تصبح صاحبات مصلحة في حل الأزمات القريبة منها.

وفي هذا الصدد، يجب تعبئة كل من المجلس والرابطة بشكل كامل لضمان ألا تمر الجرائم المرتكبة في بورما، ولا سيما في ولاية راخين بدون عقاب. إنها ضرورة أخلاقية تتعلق بتحقيق العدالة. وتشير فرنسا إلى الأمر الصادر في ٢٣ كانون الثاني/يناير عن محكمة العدل الدولية في الإجراءات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها بورما في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار) بشأن التدابير المؤقتة التي حددتها، ريثما يتم البت في موضوع القضية، من أجل حماية حقوق شعب الروهينغيا في بورما. ويجب على سلطات بورما تنفيذ تدابير الحماية التي قررتها المحكمة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وتهيئة الظروف المواتية لعودة الروهينغيا الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى بورما.

علاوة على ذلك، وكما قلنا في شهر آب/أغسطس الماضي مع ألمانيا والمملكة المتحدة، فإننا نرحب بالمفاوضات الجارية بين الدول الأعضاء في الرابطة والصين لوضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وضمان التعاون مع دول ثالثة. وتدعو فرنسا جميع الدول الساحلية إلى اتخاذ تدابير لمنع التوترات والحد منها وتعزيز وحفظ السلام والأمن والاستقرار والأمان في المنطقة.

في الختام، أود أن أؤكد أن فرنسا تعتزم تعميق علاقاتها مع جنوب شرق آسيا، وخاصة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كمنظمة أسهمت كثيراً في إحلال السلام والاستقرار في منطقة محورية لمنطقة المحيطين الهادئ والهندي. وترغب فرنسا على وجه

الخصوص في أن تصبح شريكا إنمائيا للمنظمة من أجل زيادة تعزيز عملنا في مجالات تعددية الأطراف والتنمية المستدامة وتحقيق السلام والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، داتو ليم جوك هوي، على إحاطتيهما المفيدتين بشأن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ونقدر أيضا مبادرة زملائنا من فييت نام بعقد هذه الجلسة المواضيعية لمجلس الأمن بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفي هذه الحالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إننا نعتبر الرابطة إحدى أنجح الروابط التكاملية. وهي تضطلع بدور مهم في ضمان السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لقد دعونا باستمرار إلى تعزيز الدور المحوري لدولها الأعضاء العشر في الشؤون الإقليمية. ونشيد بإسهامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة والعشرين لشراكة حوار الاتحاد الروسي والرابطة. وقد حققنا خلال تلك الفترة تقدما ملحوظا في كل مجال من مجالات تعاوننا. وتم إبرام معاهدة قوية وأساس قانوني للتعاون يمكن الآن وصفهما بأنهما يشكلان شراكة استراتيجية. وقد أطلقنا آليات مشتركة فعالة وأواصرنا في المجالات التجارية والاقتصادية والإنسانية تتطور بشكل مطرد. وأرسينا الأساس لتنسيق أوثق للخطوات في المنابر الرئيسية المتعددة الأطراف وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

لقد أجرينا حواراً مجديا في مجال السياسة والأمن يركز على إنشاء نظام شفاف ومتوازن وقائم على المساواة للعلاقات بين الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكان مؤتمر قمة روسيا والرابطة لعام ٢٠١٦ الذي عقد في سوتشي أول اجتماع رفيع المستوى يعقد في روسيا في تاريخ علاقاتنا. وقد أسفر مؤتمر القمة عن اعتماد إعلان سوتشي وخطة العمل الشاملة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لتعزيز التعاون بين الرابطة والاتحاد الروسي.

يتطابق تفكير روسيا والرابطة بشأن قضايا مثل إنشاء هيكل أمني منفتح ومتوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، استنادًا إلى مبادئ سيادة القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتسوية السلمية للنزاعات. ونحن متحدون في تطلعاتنا لمنع ظهور خطوط تقسيم جديدة في المنطقة، وكذلك لمنع تقويض المساواة وتوافق الآراء في عمل الرابطات المشتركة بين الدول والتي ترتكز على رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لكن سمعنا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك في جلسة اليوم، الكثير عن نظام قائم على القواعد، حسب فهمنا، يستند إلى نهج انتقائي للقانون الدولي ومفهوم ما تسمى بمنطقة المحيطين الهادئ والهندي، وهو مفهوم ظهر على ما يبدو من العدم. وعندما ننظر إلى الخرائط الجغرافية ونسأل ن أصحاب هذا المفهوم عن الفرق بين استراتيجيات منطقة المحيطين الهادئ والهندي والتعاون داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يقولون إن استراتيجيات منطقة المحيطين الهادئ والهندي أكثر انفتاحًا وديمقراطية ظاهريًا. وفي الوقت نفسه، لا تشمل شرق أفريقيا أو الخليج الفارسي كجزء من منطقة المحيطين الهادئ والهندي. وبطبيعة الحال، لا تقع الصين في تلك المنطقة أيضًا. ويثير ذلك مسألة ما هي القيمة المضافة لمفهوم يقسّم بدلا من أن يوحد. ولا تشجع مثل هذه المستجدات المريبة بأي حال التعاون الإقليمي أو خطة موحدة.

وإلى جانب شركاء الحوار الآخرين في الرابطة، تساعد روسيا المنظمة على بناء قدراتها في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، مثل الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونحن نركز بشكل خاص على التنفيذ المتسق لبيان الرابطة والاتحاد الروسي بشأن التعاون في مجال أمن تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات واستخدامها، الذي تم اعتماده في مؤتمر قمة الرابطة وروسيا لعام ٢٠١٨ الذي عقد في سنغافورة.

إننا نتخذ خطوات ترمي إلى مواءمة جمعيات وأنشطة التكامل المختلفة بمشاركة المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد أرست هذه الجهود الأساس لإنشاء مركز مبتكر في المنطقة الأوروبية الآسيوية خال من الحواجز ويستند إلى مبادئ القانون الدولي وقواعد منظمة التجارة العالمية، فضلا عن احترام مختلف النماذج الإنمائية وحقوق الشعوب في أن تحدد بنفسها المسار الذي تريده للمضي قدما.

وتكمن تلك الفلسفة في صميم مبادرة الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى، التي عرضها الرئيس الروسي فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين في مؤتمر القمة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وروسيا. ونرى أن من المهم بناء حوار وشراكة عملية بين منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، نظرا إلى أن المنظمتين تعملان على حل نفس قضايا الأمن والتنمية المستدامة في آسيا.

ونقترح، استنادا إلى التجربة الإيجابية للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الثالث بشأن الصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة الذي عقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أن نشرع في عملية تفكير في توسيع شكل هذه الأحداث ليشمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسيكون من المفيد أيضا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون تبادل الخبرات على أساس قانوني وعلى أساس معاهدة متطورة وآليات فعالة للتعاون بين الدول.

وفيما يتعلق بالأفكار التي تم الإعراب عنها هنا بشأن المنازعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، أود أن أشدد على أننا نرى أن أي نزاعات إقليمية في تلك المنطقة يجب أن تحل بين الدول المعنية على أساس ثنائي، في سياق موضوع جلسة اليوم، التي تهدف إلى بناء التعاون والنهوض بجدول أعمال موحد في المنطقة. ومن غير المقبول فرض رؤية خاصة لحل المنازعات وتسويتها وللمسائل الشائكة على أساس المصالح الوطنية الضيقة، خاصة إذا ما قامت بذلك دول تبعد آلاف الكيلومترات عن المنطقة.

كما نرى أننا لا نضف أي قيمة بإثارة موضوع ميانمار هنا في مجلس الأمن. فينبغي حل مشكلة عودة اللاجئين الروهينغيا من خلال المشاورات الثنائية بين الأطراف المعنية. ونرحب بدور الوساطة الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين في حل الحالة في ميانمار. ونلاحظ أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا أوفدت مؤخرا بعثة تقييم لاحتياجات اللاجئين. ونعتقد أن لدى شعوب المنطقة دائما كل المعلومات التي تحتاج إليها عن الحالة على الأرض، وهي على علم تام بالتفاصيل الإقليمية.

وقد أصبحت هانوي رئيسة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في كانون الثاني/يناير. إننا نشاطر فييت نام أولوياتها في الرابطة، بما في ذلك التركيز على زيادة مساهمتها في صون السلام والاستقرار في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن لدى شركائنا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا كل الخبرة اللازمة والأدوات التي يحتاجون إليها وما يلزم من حسن النية. ونحن على استعداد لدعم وتطوير تعاوننا.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وسعادة السيد داتو ليم جوك هوي على المعلومات الهامة التي قدماها اليوم.

لا توجد منطقة محصنة من التحديات المتزايدة الواسعة النطاق التي نواجهها حاليا. فعدم المساواة والتوتر الاجتماعي والنزاع والتعرض للكوارث والصدمات المناخية من بين أكثر التحديات إلحاحا، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب غير

مواتية بالنسبة للمدنيين وتحقيق تنمية مستدامة شاملة تؤدي إلى السلام. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة بصورة متزايدة إلى البحث عن حلول لهذه التحديات المشتركة. إن تعددية الأطراف والتعاون الدولي يؤديان دورا حاسما في هذه العملية.

ونسلم بالدور الأساسي للأمم المتحدة بوصفها عاملا حفازا للحلول التي تلبي الاحتياجات المحددة لكل سياق. ولذلك، فإن من شأن التعاون الوثيق مع منظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن يجعل من الممكن قيام نظام دولي متعدد الأطراف أقوى وأكثر فعالية يقوم على التنوع والتعاون المتبادل والمبادئ الدولية المشتركة. ويسرنا أن نرى مثل ذلك التعاون يتخذ شكل مبادرات ملموسة لتحقيق السلام والتنمية والأمن البشري. فمن الأمثلة على ذلك الإسهامات التي قدمها الآلاف من أفراد رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعمليات حفظ السلام، التي تضم أعدادا متزايدة من النساء.

وكما لاحظنا، فإن تغير المناخ هو أحد مضاعفات النزاعات الرئيسية في عصرنا، وله تأثير كبير على تلك المنطقة من العالم، حيث توجد أربعة من البلدان العشرة الأكثر عرضة لتغير المناخ. كما إن منطقتنا، منطقة البحر الكاريبي، تتأثر كذلك بذلك الواقع، وبالتالي يمكننا أن نحدد الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لبناء القدرات المحلية في مجالات التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية والإعداد لها والتصدي لها، ولا سيما في المناطق الحضرية.

ويشكل التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في بناء مجتمعات أكثر مرونة مثالا هاما على التعاون المتعدد الجنسيات في ذلك المجال. وبالنظر إلى أزمة المناخ، فإن هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية والمتعددة الأطراف التكميلية لتفادي المزيد من الآثار الضارة. والعمل المشترك هو السبيل الوحيد للقيام بذلك.

ومن المجالات الهامة الأخرى للتعاون توقيع مذكرة التفاهم بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الزراعة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة. وتهدف المبادرتان كلتاهما إلى تشجيع قطاع غذائي أكثر مقاومة واستدامة وشمولاً.

ونشدد كذلك على العمل الذي يجري القيام به في مجالات حساسة مثل احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل. وينبغي تسليط الضوء على مبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بإشراك عدد متزايد من النساء من حفظة السلام، وتكرارها. ونود كذلك أن نشدد على الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة لاستراتيجيات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، بمشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني.

ونود أن نشيد بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبتعاونها في عملية إعادة اللاجئين الروهينغيا إلى وطنهم. ونعيد تأكيد دعوتنا إلى تكرار هذه الإجراءات الإقليمية لصالح هؤلاء الناس، الذين عانوا بالفعل بما فيه الكفاية، وإلى أن تتعاون قيادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة لوضع حد للأزمة.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية لميانمار عن حل هذه الحالة الخطيرة واضحة، فإن علينا كمنطقة والمجتمع الدولي ككل واجب مواصلة العمل على ضمان مناخ حوار وتعاون يسمح بعودة اللاجئين الروهينغيا الآمنة والطوعية والكريمة إلى أراضيهم. ويحدونا الأمل في أن تستمر هذه الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في تعزيز تنفيذ استراتيجيات مشتركة للسلام تكون شاملة للجميع ومحورها الإنسان، وأن تظل ملتزمة التزاما راسخا بذلك.

وأخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عمله الممتاز على رأس المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن للأمينين العامين غوتيريش وداتو ليم جوك هوي على إحاطتيهما.

إن للمملكة المتحدة علاقة قوية وطويلة الأمد مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فقد كنا طرفا في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا منذ عام ٢٠١٢، وقمنا العام الماضي فقط بتعيين أول سفير مخصص لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هو جون لامبي.

ونعمل معا بشكل وثيق بشأن المسائل التي تهم سلامنا وأمننا المتبادلين. فالمملكة المتحدة شريك حوار في رابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. فنحن ننتدب موظفين من المملكة المتحدة للعمل في مجال المساعدة الإنسانية في مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي مجال الأمن السيبراني في مركز الإنترنت التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولدينا علاقات دفاعية ثنائية مع كل عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقريبا، وحافظت البحرية الملكية على وجود يكاد يكون غير منقطع في المنطقة خلال العامين الماضيين. وذلك علاوة على روابطنا الأوسع نطاقا فيما بين الشعوب والشراكات بشأن التجارة والاستثمار والتنمية والعلم والابتكار.

وقد اضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ إنشائها، بدور رئيسي في صون السلام والأمن في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا. ولكن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدم أيضا إسهاما ملموسا وقيما في السلام والأمن العالميين. وأود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة لعمل المجلس، وهي حفظ السلام، والمرأة والسلام والأمن، وبالطبع، تغير المناخ.

فيما يتعلق بحفظ السلام، نرحب بحقيقة مساهمة دول الرابطة بـ ٥٠٠٠ من حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة للسلام حاليا وأن جميعها أقرت بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونأمل أن نعمل معا بشكل أكبر في شراكات التدريب المستقبلية، بما في ذلك من خلال آلية العمل من أجل حفظ السلام لزيادة تطوير القدرات الأساسية لحفظة السلام وتنفيذ جميع الركائز الثماني للمبادرة.

فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، نرحب بإنشاء مكتب المرأة من أجل السلام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الرابطة لضمان أن تكون المرأة على مائدة المفاوضات خلال عمليات السلام. وفي صلب هاتين المسألتين – المرأة في حفظ السلام – نرحب على وجه الخصوص بالتزام وزير الخارجية الإندونيسي مارسودي بمواصلة إصلاح السياسات الوطنية وسياسات الأمم المتحدة، الأمر الذي سيزيد من عدد النساء في عمليات حفظ السلام ويعزز دورهن.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تدرك دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تغير المناخ يشكل على نحو متزايد تهديدات لأمننا الفردي والجماعي. وتتطلع المملكة المتحدة وإيطاليا، بوصفهما رئيسي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو في وقت لاحق من هذا العام، إلى العمل مع شركاء ،الرابطةلتأمين نتائج طموحة لمؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين والتعجيل بالإجراءات للحد من الانبعاثات وحماية بيئتنا والتكيف مع عواقب تغير المناخ.

وأريد أن أتناول بإيجاز ثلاث مسائل محددة تواجه رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجوارها الأوسع، أي ميانمار وبحر الصين الجنوبي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فيما يتعلق بميانمار، سيناقش المجلس قريبا مسألة المساءلة مرة أخرى، عقب صدور أمر محكمة العدل الدولية وتقرير لجنة التحقيق المستقلة في ميانمار في الأسبوع الماضي. في الوقت

الحالي، أكرر أن المملكة المتحدة تشجع ميانمار على الامتثال للتدابير المؤقتة الملزمة قانونا التي اتخذتها المحكمة وعلى تنفيذ توصيات اللجنة. وعلى نطاق أوسع، ترحب المملكة المتحدة بمشاركة ،الرابطةالمستمرة في أزمة الروهينغا، ونشجع الرابطة على التركيز على الإشراف على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين للمساعدة في تهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للروهينغا وبناء الثقة بين ميانمار واللاجئين في كوكس بازار. ونحث مركز ،الرابطةلتنسيق المساعدة الإنسانية في إدارة الكوارث على العمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في راخين، ونأمل أن تتاح للمجلس والرابطة فرص أخرى للمشاركة في كيفية إحراز تقدم نحو حل دائم لتلك الأزمة.

وفيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، ندعو جميع الدول الساحلية إلى اتخاذ خطوات للحد من التوترات ودعم صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والسلامة في المنطقة. ونرحب بالمفاوضات الجارية بين أعضاء الرابطة والصين من أجل التوصل إلى مدونة سلوك تعاونية وفعالة قائمة على القواعد في بحر الصين الجنوبي تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشدد على أهمية امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وأخيرا، فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نشعر بالقلق إزاء إعلان كيم جونغ أون مؤخرا أنه لم يعد يشعر بالالتزام بالوقف الاختياري لتجارب القذائف التسيارية النووية والعابرة للقارات. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن يظل متحدا بشأن ضرورة عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة، وأن يواصل التمسك بجزاءات الأمم المتحدة التي وافق عليها المجلس بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى يُقدم ذلك البلد خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي.

في الختام، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة دينامية ومتنامية. ومن الناحية الاقتصادية، من المتوقع أن تصبح رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجتمعة رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠. ونأمل أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستوازن القوة والإمكانات الاقتصادية للآسيان أيضا بإسهامها في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن جانبنا، فإن المملكة المتحدة مستعدة للعمل على تحقيق ذلك الهدف في شراكة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على استعراضه الممتاز. وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وأشكره على إحاطته الشاملة بشأن التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة. وأود أيضا أن أهنئ فييت نام على توليها رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام.

تضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور هام في توفير السلام وتعزيز الأمن في منطقة جنوب شرق آسيا وعلى الصعيد العالمي على مدار ٥٢ عاما. وإننا نؤيد التزام الرابطة بتعزيز السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع، وكذلك حل النزاعات سلميا، بما في ذلك الاحترام الكامل للعمليات القانونية والدبلوماسية. علاوة على ذلك، ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، نؤيد تعميق تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل ضمان منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها على نحو أكثر فعالية. ونقدر التزام الرابطة بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. إن تحديات اليوم عالمية في نطاقها وطبيعتها ويجب معالجتها بصورة مشتركة. والتعاون المتعدد الأطراف أساسي للإسهام في السلم والأمن الإقليميين.

ونشيد بعمل الرابطة على معالجة القضايا الأمنية غير التقليدية الناشئة، مثل تغير المناخ. ولأن تغير المناخ هو أخطر تحد في المستقبل القريب، فإننا بحاجة إلى تسريع ذلك العمل.

ونسلم باهتمام الرابطة بتعزيز الأمن السيبراني ونرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها لبناء فضاء إلكتروني قائم على القواعد، بما في ذلك تنفيذ المعايير الأحد عشر الطوعية وغير الملزمة لسلوك الدولة المسؤولة الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠١٥ (A/70/174). ثمة حاجة إلى تعاون رقمي عالمي للتصدي للتهديدات الناشئة غير التقليدية والشاملة لعدة قطاعات التي تهدد السلم والأمن، ونرحب بجهود الرابطة لتعزيز التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمكافحة التهديدات الناشئة عن الفضاء الإلكتروني.

ونرحب بجهود الدول الأعضاء في الرابطة لدفع المناقشات مع الصين بشأن مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي. ونشجع الطرفين، رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، على تنفيذ الإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي بأكمله.

ونحن نعول على الرابطة في القيام بدور نشط في تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وفي تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء فيها لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. ونلاحظ الأمر الأخير لمحكمة العدل الدولية الذي يشير إلى تدابير مؤقتة لحماية الروهينغا في ميانمار. ونتوقع من ميانمار أن تمتثل على النحو الواجب لأمر المحكمة وأن تقدم تقريرا عن التدابير المتخذة في الإطار الزمني الذي حددته المحكمة.

في الختام، نعرب عن دعمنا لرؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥: المضي قدما معا. ونعتقد أنه يمكن زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة و،الرابطةلصون السلام والأمن والتعجيل بالرخاء لـ ٦٥٠ مليون نسمة في المنطقة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام داتو ليم جوك هوي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب بصديقي القديم، داتو ليم جوك هوى، في نيويورك.

والصين تدعم الأمم المتحدة في تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف توطيد وتعزيز آليات الأمن الجماعي وحماية السلام والأمن الدوليين بصورة مشتركة. وفي السنوات الـ ٥٣ التي انقضت منذ تأسيسها، عملت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بجدية من أجل النهوض بالتكامل الاقتصادي الإقليمي. كما عملت جاهدة لبناء هيكل للتعاون الإقليمي محوره الآسيان. وفي الوقت الحاضر، فإن منطقة الآسيان، على العموم، مسالمة ومزدهرة. وقد أدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنهاج التعاون الإقليمي لشرق آسيا الذي تركز عليه الرابطة دورا مهما في ذلك. وشهدت العلاقة بين الأمم المتحدة والرابطة تقاربا متزايدا في السنوات الأخيرة، مع تحسين آليات التعاون وتوسيع مجالات التعاون باستمرار. والصين تشيد بهذه العلاقة.

وتود الصين أن تقدم بعض المقترحات فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أولا، ينبغي أن ندافع بقوة عن تعددية الأطراف معا. تزداد النزعة الانفرادية والحمائية، في الوقت الحاضر وتتضاعف عوامل عدم الاستقرار وعدم اليقين لتلحق ضررا بالغا بالنظام الدولي والحوكمة العالمية. ويجعل ذلك تعزيز تعددية الأطراف أكثر أهمية وإلحاحا. وينبغي للأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تعملا معا للدفاع عن تعددية الأطراف في الشؤون الإقليمية والدولية، وعدم الحياد عن صون النظام الدولي الذي تشكل الأمم المتحدة محورا لها، وكذلك صون النظام الدولي القائم على القانون الدولي، ودعم الرابطة في التزامها المستمر بطريقة عملها التي تتسم بالاحترام المتبادل وتوافق الآراء والمواءمة مع ما يرضي جميع الأطراف، والإسهام بشكل إيجابي في صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، من المهم احترام قيادة المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة ودورهما فيما يتعلق بالشؤون الإقليمية. ونظرا للعوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية، فإن المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة تتمتع بمزايا فريدة في التصدي لبؤر التوتر في المنطقة المعنية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبلدان المنطقة المعنية على القيام بدور قيادي في الوساطة. وقد تضررت الدول الأعضاء في الرابطة ضررا بالغا من أنشطة الإرهاب والتطرف العنيف. وبالتالي، فإن من الضروري النظر في الوضع الإقليمي لمكافحة الإرهاب وتقديم دعم وتعاون قويين لأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهود مكافحة الإرهاب بغية تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن توحيد الجهود لمكافحة تمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وتشيد الصين بالإسهامات الهامة للدول الأعضاء في الرابطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثالثا، ينبغي أن نعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والربط من أجل تعزيز السلام بواسطة التنمية. فجميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بلدان نامية. وبالتالي، يعتبر التعجيل بتنميتها مهمة أساسية واستراتيجية أساسية للتصدي للتهديدات والتحديات الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تحسّن الاستفادة من آلياتها ومزاياها على صعيد الموارد والقدرات وأن تعزز التنسيق مع الرابطة وأن تقدم مزيدا من المساعدة لأعضائها في تنفيذخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهدف المساعدة في تضييق الفجوات الإنمائية الإقليمية وتعزيز عمالة الشباب والاستقرار الاجتماعي. ويشكل الربط لبنة هامة للتنمية المترابطة والمتكاملة في المنطقة. ونؤيد لأجل زيادة التآزر تعزيز المواءمة بين مبادرة الربط الإقليمي والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان الأعضاء في الرابطة.

وتولي الصين أهمية كبيرة لتطوير علاقاتها مع الرابطة لما يربطها من علاقات حسن جوار وشراكة مع البلدان الأعضاء فيها. والصين هي أول بلد شريك في الحوار ينضم إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا وأول بلد يعلن استعداده للتوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وما برحت الصين تؤيد محورية الرابطة في الشؤون الإقليمية مسترشدة في ذلك برؤية الشراكة الاستراتيجية بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٣٠ ومن خلال الآليات والمحافل من قبيل الإطارين ١٠+١ و ١٠+٣ ومؤتمر قمة شرق آسيا.

وعززنا التعاون مع البلدان الأعضاء في الرابطة فضلا عن تعزيز الثقة السياسية المتبادلة ونشترك في تنفيذ مبادرة ”الحزام والطريق“، والمساعدة في الحفاظ على الرخاء والاستقرار الإقليميين. وأصبحت العلاقات بين الصين والرابطة نموذجا رائدا فى التعاون الاقليمى فى شرق آسيا. والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان لتعزيز تعاون منظمة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتدعم بقوة تعددية الأطراف، فضلا عن التعاون في بناء مجتمع مستقبل مشترك للبشرية.

كان من المفترض أن ينتهي بياني عند هذا الحد. ولكن في ضوء البيانات التي أُدلي بها في وقت سابق، أود أن أتكلم لمدة ساعة أخرى.

إن هذه الجلسة مكرسة للتعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وينبغي ألا نناقش مسألة ميانمار هنا. وللأسف، استغلت بعض البلدان هذه الجلسة للضغط على ميانمار. ولذلك ترى الصين أن من الضروري أن تعرب عن موقفها إزاء هذه المسألة. وتولي الصين اهتماما وثيقا لمسألة ولاية راخين في ميانمار. وما برحنا نعمل بنشاط مع ميانمار وبنغلاديش ونشجعهما على حل مسائلهما عن طريق الحوار

والتشاور. وحتى الآن، عقدت الصين وميانمار وبنغلاديش ثلاثة اجتماعات غير رسمية لوزراء الخارجية وأحرز كل منها تقدما وأدى إلى توافق هام في الآراء.

وتؤدي الرابطة دورا هاما في تيسير الحوار وبناء الثقة المتبادلة بين ميانمار وبنغلاديش وفي تحسين الوضع الإنساني للسكان في ولاية راخين. وتشيد الصين بالرابطة وتؤيد جهودها المتواصلة على هذا المنوال. مؤخرا وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها البلدان المعنية، كان هناك تعاون جيد بين بلدان المنطقة والصين والرابطة وميانمار وبنغلاديش واتخذت سلسلة من التدابير الإيجابية وأحرزت تقدما في حل مسألة راخين. وما زال الوضع الميداني يشهد تحسنا مطردا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشيد بالزخم الذي تحقق بشق الأنفس وأن يساعد على تعزيز الحوار والتشاور الثنائيين بين ميانمار وبنغلاديش وأن يشجعهما على التعجيل بإعادة الأشخاص الذين فروا من جراء الفوضى إلى أوطانهم، وأن يعمل على تهيئة بيئة خارجية ملائمة لحل المسألة. ويجب أن يؤدي المجلس دورا فاعلا وبناء في تلك الجهود بتقديم الدعم والمساعدة اللازمين للبلدان المعنية. ولن يؤدي الضغط المفرط إلا إلى نتائج عكسية.

وتحيط الصين علما بالقرار المؤقت لمحكمة العدل الدولية بشأن ميانمار ورد حكومة ميانمار عليه، فضلا عن التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق المستقلة مؤخرا. ولمسألة راخين عناصر تاريخية وإثنية ودينية معقدة للغاية. وتدعم الصين جهود ميانمار وبنغلاديش المستمرة لحل المسائل ذات الصلة بصورة مناسبة عن طريق التفاوض. وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دورا بناء في ذلك الصدد. وتؤيد الصين أيضا المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار في جهودها الجارية.

وأشار بعض الممثلين في بياناتهم اليوم إلى مسألة بحر الصين الجنوبي. ووجّهت ممثلة الولايات المتحدة اتهامات لا أساس لها للصين، وهو ما يرفضه بلدي رفضا قاطعا. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة ليست المحفل المناسب لمناقشة مسألة بحر الصين الجنوبي ولا ينبغي مناقشة المسألة في مجلس الأمن. فالوضع في بحر الصين الجنوبي مستقر حاليا ويشهد تحسنا كبيرا. وتواصل البلدان المعنية مباشرة بحل المنازعات المحددة عن طريق التفاوض والتشاور. ومن ناحية أخرى، تلتزم الصين وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا التزاما مشتركا بصون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي. وبينت الحقائق أن نهج المسارين هذا هو السبيل الصحيح لحل مسألة بحر الصين الجنوبي. وللأسف أن هذه العملية قد تأثرت سلبا بسبب التعويق والتخريب المستمرين من بعض البلدان خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة.

وما برحت الصين ملتزمة ومؤيدة لحرية الملاحة والتحليق الجوي التي تتمتع بها الدول في بحر الصين الجنوبي بموجب القانون الدولي، بما في ذالك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وإذ تتمتع الدول بتلك الحريات، فإن عليها أن تحترم احتراما كاملا سيادة الدول الساحلية ومصالحها الأمنية.

وتعارض الصين بشدة محاولات أي بلد للتعدي على سيادتها ومصالحها الأمنية باسم حرية الملاحة.

والواقع أنه لم تكن هناك قط أي مشكلة تتعلق بحرية الملاحة أو التحليق فوق بحر الصين الجنوبي. وما يدعو إلى القلق حقا هو أن بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، أرسلت سفنا وطائرات عسكرية إلى بحر الصين الجنوبي، بذريعة حرية الملاحة، لإظهار قوتها. وهذا استفزاز وتهديد للدول الساحلية. وهذا يمثل أكبر خطر على الأمن في بحر الصين الجنوبي وينبغي أن تدينه جميع الدول بحزم.

إن الصين مدافعة قوية عن السلام الإقليمي، وقد اتبعت دائما سياسة دفاعية ذات طابع دفاعي. ومن الحقوق المشروعة بموجب القانون الدولي للدولة ذات السيادة أن تنشر مرافق دفاعية على أراضيها. وقد اتهمت الولايات المتحدة الصين مرارا بعسكرة بحر الصين الجنوبي، ولكن للولايات المتحدة

مئات القواعد العسكرية في جميع أنحاء العالم وقد نشرت مئات الآلاف من القوات خارج أراضيها. وتطلب الولايات المتحدة من البلدان الأخرى مراعاة القانون الدولي ولكنها لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بل وقد انسحبت من المعاهدات والآليات الدولية واحدة تلو أخرى.

وتتحدث الولايات المتحدة هنا عن السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي ولكنها تثير جميع أنواع المنازعات أجزاء كثيرة من العالم، مما يجعلها مصدرا للاضطرابات في العالم. فكيف يمكن أن يكون بلد كهذا في وضع يسمح له باتهام الآخرين في أي مكان؟ وعلى أي أساس؟ ويمكنني أن أقول لممثلة الولايات المتحدة إن مسمى العسكرة ليس الوصف الملائم للصين، ولكنه قد يكون وصفا ملائما بقدر أكبر للولايات المتحدة.

وقد أشار بعض الممثلين للتو إلى قضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن حكومة الصين أعلنت رسميا أن قرار التحكيم في بحر الصين الجنوبي لاغ وباطل وغير ملزم. ولم تقبل الصين التحكيم ولم تشارك فيه. والصين هي لا تقبل قرار التحكيم ولا تعترف به.

وتناول بعض الممثلين للتو مسألة شبه الجزيرة الكورية في بياناتهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن الصين والاتحاد الروسي اقترحا منذ فترة ليست بالبعيدة مشروع قرار بشأن تعزيز التسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة الكورية، وذلك من أجل دفع الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية وتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. ولا يزال مشروع القرار على طاولة المجلس. وقد نظمنا عدة جولات من المشاورات وسنظل نعمل بذهن منفتح ونأمل أن يطرح الجميع أفكارا بناءة. فلنعمل معا من أجل تهيئة بيئة جيدة لتقديم إسهامات في تخفيف توتر الوضع في شبه الجزيرة الكورية ودفع الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار وحل خلافاتها عن طريق الحوار وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإحلال السلام والاستقرار فيها على المدى الطويل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

تود فييت نام أن تعرب عن تقديرها لسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيد داتو ليم جوك هوي، الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على حضورهما ورؤيتهما المتبصرة للتعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معترف بها منذ إنشاء الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاقها. ونعرب عن تأييدنا القوي لتعميق هذا التعاون ويسرنا أن نرى إحراز تقدم ملموس في التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا شريك هام جدا ونشط وموثوق به، وله إنجازات بارزة في ميداني السلم والأمن. وإذا كانت الأمم المتحدة تسجل نجاحها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا معترف بها لنجاحها في تحويل جنوب شرق آسيا إلى منطقة صداقة وتعاون، ولدورها الحاسم في صون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. ويمكن لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في رأينا، بالتزامها وجهودها وتجاربها على مدى أكثر من خمسة عقود، أن تسهم إسهاما أكبر في عمل الأمم المتحدة.

تعمل الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، القائمة على القيم المشتركة، بشكل وثيق لتعزيز تعددية الأطراف والتمسك بمبادئ القانون الدولي. ومن معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا إلى ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ينبغي تقاسم الخبرات الطويلة الأمد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تشكيل المعايير ونشرها للمساعدة على إلهام وتوطيد العلاقات السلمية والودية في مختلف أنحاء العالم. وإنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، وهي أولى جماعة

في آسيا، هو مثال قوي على كيفية العمل في وحدة ووئام وكيفية العمل معا في مواجهة التحديات المشتركة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة.

إن التعاون مع الشركاء الخارجيين من خلال الآليات التي بادرت بإنشائها رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي نجاح بارز آخر للرابطة، وشهادة على قيم الحوار الحقيقي والتفاهم والاحترام المتبادلين. إن آليات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا+١، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا+٣، وقمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع المعزز لوزراء دفاع الرابطة، مع اضطلاع الرابطة بالدور المركزي، وفرت سبلا للتشاور والتعاون وهيأت بيئة لجميع الأطراف المعنية لبناء الثقة وتعزيز الدبلوماسية الوقائية ومعالجة الخلافات ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد غرست تلك الآليات، بمرور الوقت، ثقافة السلام كقوة للوئام والسلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

ويمكن لقصص النجاح هذه في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن تكمل جهود الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وانطلاقا من ذلك، نرحب بالإعلان المشترك لعام ٢٠١١ بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، وما أعقب ذلك من اعتماد خطة العمل لتنفيذ الإعلان للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ويعكس تنفيذ خطة العمل بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة الالتزامات الثابتة لكل من الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بالنهوض بالتعاون، من حيث النطاق والعمق على حد سواء.

وقد اكتسب التقارب بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية أكبر في السياق الراهن للتحديات المعقدة والمتنامية التي نواجهها - من الإرهاب إلى الجرائم العابرة للحدود الوطنية، ومن الاتجار بالبشر إلى تهريب البشر، ومن أمن الفضاء الإلكتروني إلى تغير المناخ. لا يوجد بلد محصن من هذه التحديات ولا توجد منطقة بمعزل عنها، الأمر الذي يتطلب تعاونا أكثر فعالية بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشتى السبل، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، والحوار، وتبادل المعلومات، وتقاسم الخبرات والتجارب والدروس المستفادة والممارسات الرشيدة.

ومن الضروري التأكيد على أهمية الدور المركزي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الهيكل الإقليمي، وعلى الدور المركزي للأمم المتحدة في النظام العالمي المتعدد الأطراف، ومواصلة دعمهما. ومن الضروري تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في مختلف المجالات المتفق عليها، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والدبلوماسية الوقائية، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والتعاون البحري، والأمن البحري وإدارة الكوارث، فضلا عن استكشاف مجالات التعاون المحتملة الأخرى، مع مراعاة أن الجانبين يشرعان في وضع خطة عمل جديدة للسنوات الخمس المقبلة.

ومن الضروري تقديم المزيد من الدعم والمساعدة لكي تنفذ الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بنجاح خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. وفي ذلك الصدد، فإن فييت نام تلتزم، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٠ وعضوا غير دائم في مجلس الأمن، بالسعي إلى إقامة شراكة مثمرة بقدر أكبر بين الأمم المتحدة والرابطة، وتدعو المجلس إلى دعم تحقيق أولوياتنا الثلاث في عام ٢٠٢٠.

أولا، يجب أن نعزز المشاركة الكفؤة والفعالة للدول الأعضاء في الرابطة في عمليات حفظ السلام. ولذلك فإننا نقدر تقديرا عميقا مشاريع الشراكة الثلاثية ونتطلع إلى مزيد من التعاون في مجالات بناء القدرات والمعدات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ثانيا، يتعين علينا النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والوطني عن طريق تعزيز مشاركة

نساء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومساهمتهن. ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تعتزم حكومة فييت نام استضافة حدث عالمي يركز على دور المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه.

ثالثا، يجب أن نركز على تنفيذ خارطة طريق أوجه التكامل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ بين خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. وفي هذا الصدد، نقترح عقد حوار رفيع المستوى بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التنمية المستدامة بمناسبة مؤتمر القمة بين الأمم المتحدة والرابطة، المقرر عقده في فييت نام في وقت لاحق من هذا العام.

وستساعد جلسة اليوم على تقريب رابطة أمم جنوب شرق آسيا من الأمم المتحدة وتقريب الأمم المتحدة من الرابطة. ونأمل في الحفاظ على الزخم الذي نشأ اليوم في المستقبل لإقامة تعاون أقوى بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.